تَوشيح النُّزهة العَسقلانية

ويليه

السَّبائك الغَنية بثلاثيات البخاري العَلية

كل الحقوق محفوظة للناشر

بموجب حقوق الطبع والتأليف والنشر

فلا يجوز نشر أي جزء من الكتاب أو تخزينه أو تسجيله بأي وسيلة
أو تصويره أو ترجمته دون موافقة خطية مسبقة من الناشر

الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

دار النبلاء للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة ٠١٠٢٩٢٨٩٢٨٣

مكتبة زاد الراوي

المدينة المنورة - أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية

جوال: ٠٥٤٢٦٥٨٢٠٨

al.rawi.zd@gmail.com

تَوشيح النُّزهة العَسقلانية

ويليه

السَّبائك الغَنية بثلاثيات البخاري العَلية

بقلم العبد الفقير إلى رحمة العلي الكبير

عيسى بن علي أبي الفضل الجموي الفُلَّانِي

غفر الله لِمُقَيِّدِهِ ولِوالِدَيْهِ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله, صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[١].

وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾[٢].

وقال أيضا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[٣].

أما بعد؛ فإن العلم أعظم ما اتصل به العبد من عمل، وطلبه أولىٰ ما عُنِيَ به من جلل، وتحصيله لذوي الألباب أكبر الأمل، وهو مع ما يحيط بمجمله من الشرف والفضل علىٰ مراتب وطبقات، ما بين طبقة وأخرىٰ كما بين الأرض والسموات، وإنما يكون ذلك الشرف متفاضلا بتفاضل

(١) سورة آل عمران آية رقم: (١٠٢).
(٢) سورة النساء آية رقم: (١).
(٣) سورة الأحزاب آية رقم: (٧٠-٧١).

المتعلقات، فأعظم العلوم فضلا وأسناها، وأنفع الفنون وأولاها؛ ما تعلق بالله ﷻ ورسوله ﷺ، لما في ذلك من سبيل الهدىٰ والنور، وعظيم الأجر في دار الدنيا والآخرة.

ثم إنِّي لمَّا وفقني الله بأن يسَّرَ لي حُبَّ علم الحديث النبوي وفنونه، ويسَّر لي قراءة بعض تصانيفه، منظومة ومنثورةً، علىٰ بعض المشايخ الجِلَّة، فكان من ألئك المقروآت؛ كتاب الحافظ ابن حجر العسقلانيِّ شيخ الحديث وإمامه، وجامع مسائله ونَظَّامِه؛ «نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر» قَلَّبت ناظري فيه، وأمْعَنْتُ فكري في تَقَفِّيه، فكنت أقرأُ المسائل فإذا خشيت شرودها، قيدتها بنظمٍ يجمع لُبابَها، ويمنع ذهابها، فما زلت علىٰ ذلك حتىٰ رأيت أن قد اجتمع لي من ذلك شيء كثير، فأذكىٰ ذلك هِمَّتي في نظم جل مسائله، مع ما يكون لي من تعليقات أجدها في بطون الكتب عزيزةً مفيدة، وأغلبها من حواشي المُحققين، ونوادر المُنَكِّتين، وبعضها من كتاب «النكت» للحافظ نفسه، ثم إني بعد انتهاء المقصود من النظم وتسميته «توشيح النزهة العسقلانية» أَجَلْتُ فيه النظر؛ لإصلاح ما نَدَّ منه وكدر، فرأيت أنَّ بعضَه مستوجب التعليق لإبانة مقصده، وإزالة اللَّبس عند مسرده، فسلكت في ذلك مسلك الإيجاز، أنظر في كل بيت من القصيد نظر المُتَفَحِّص فإذا وجدت فيه ما يستدعي البيان بَيَّنته في الحاشية، وقد أبيِّنُ بعض الأوجه التي تكون في النظم مما اضطرني إليه الوزن؛ حتىٰ يقرأه من نظر فيه قراءة سليمة، وقد ترجمت مع ذلك للأعلام الواردين في خلاله، إلا أن يشتهر العلم جدا فإني لا أترجم له، وأكتفي عن ترجمته بذكره بأشهر أسمائه ونحو ذلك، وقد بذلتُ فيه جهد المُقِلِّ، كما قال بعض الناس في ذلك:

وقد يقصر القُلُّ الفتىٰ عن مُراده ... وقد كان لولا القُلُّ طَلَّاعَ أَنْجُدِ

واعلم أنِّي أدرك قصوري فيه، وبلوغ أقاصي مناحيه، فمن أدرك فيه من خلل فليُنَبِّهْني لإصلاحه، والعلم رحم بين أهله، والله ﷻ وليي وما توفيقي إلا به.

كتبه

عيسىٰ بن علي بن آدم الجموي الفلاني[١]

سنة تسع وثلاثين وأربعمئة وألف في المدينة النبوية المباركة.

(١) الاسم المشهور: عيسىٰ علي ديالو، أو جلو، أو جالو، وهو من ألقاب بعض القبائل الفلانية، غير أنه لم يكن آباؤنا يذكرونه لولا فرض الاستعمار الفرنسي له في ربوعنا، فالفلانيون لم يكونوا ينتسبون بالألقاب، وإنما بالآباء والمنازل، وهذا أولىٰ في نظري من هذه الألقاب التي لا يعلم لها معنىٰ في وقتنا هذا، والأنكر منه في هذا النظام الإفرنجي الأعجمي؛ تقديمهم اللقب علىٰ الاسم فيقولون مثلا: ديالو عيسىٰ، فهي بدعة منكرة عندنا لم نسمع بها في آبائنا ولا نريدها، وإنما اتبع من فعل ذلك الغرب الذي لا يعلم نسبًا ولا يبالي به، وقد قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في خلاصته:

واسمًا أتىٰ وكُنْيَةً ولقبا ... وأَخِّرَنْ ذا إن سواه صَحِبا

متنُ تَوْشِيحِ النُّزْهَةِ العَسْقَلانِيَّةِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي تَفَرَّدا ... بِكُلِّ وَصْفٍ لِلْكَمالِ أَبَدا

أَسْماؤُهُ صِفاتُهُ[1] لا تُحْصىٰ ... قد بَلَغَتْ مِن الكَمالِ الأَقْصىٰ

أَسْأَلُه شَآبِبَ[2] الغُفْران ... للحافظ ابن حجر الكِناني

فَذِكْرُهُ للسَّبْعِ أَوْحىٰ الحَصْرا ... فكان ذا بالأشْعَرِينَ أَحْرىٰ[3]

والحافظ السُّنِّيُّ ليس يَسْلَمُ ... مِن بعض ما يَغْلَطُ فيه المسلِمُ

خُذْ ما صَفا مِنْهُ وَدَعْ ما اعْتَكَرَا ... تَغْدوا به مُسَلَّمًا مُحَبَّرا

وأَبْلَغُ الصَّلاةِ والسَّلام ... علىٰ النَّبِيِّ سيِّدِ الأنام

فهذه أُرْجوزَةٌ مُذَكِّرهْ ... بما حَوَتْهُ النُّزْهَة المُعَمِّرهْ

نَظَمْتُ منها جُلَّ ما يَنْتَظِمُ ... وزِدْتُها فوائِدًا سَتُعْلَمُ

---

(١) أي أسماؤه وصفاته، وإنما أسقطت أداة العطف للنظم.

(٢) هو شَآبِيبُ بالمَدِّ، واضطررتُ إلىٰ قصره، والشَّآبيبُ جمعُ شُؤْبوبٍ، وهو الدَّفْقَةُ من المطر.

(٣) أعْنىٰ مُقَدِّمَتَهُ في النُّزْهَة؛ إذ ذَكَرَ في خُطْبَتِها سَبْعَ صفات من صفاتِ الباري ﷻ فقد يوحي ذلك إلىٰ أنَّ صفاتِ الله تعالىٰ مَحْصورَةٌ في تلك السَّبْعِ، وليس بِسَدِيدٍ علىٰ ما تقَرَّرَ عند أهل السنَّةِ من أنَّ صفاته غير محصورة في عِلْمِنا، وإنما يحْصُرُها في ذلك الأشاعرة، والحافظ له نوعُ اضْطِرابٍ في بعض مسائل الصفات، والله يغفر له وللمسلمين.

مـن نُـكَـتِ الأَعْـلام فـي الـمـسـائِـلِ جَـمَـعْـتُ مـا شَـتـىٰ لـكـلِّ سـائـلِ
مـا لـم يَـكُـنْ مُـفَـصَّـلًا فـي الـتَّـبْـصِـرة فـهْـي الـشِّـفـا لـلـعُـلـمـا مُـذَكِّـرة[1]

(١) أعنىٰ التَّبْصِرَة والتَّذكِرة للحافظ العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ فما ذكره مُفَصَّلًا في نظمِه؛ فلسْتُ أعْرِضُ له إلا ما شاء الله.

الخبر والحديث والأثر

والـخَـبَـرُ الـمُـفـيـدُ كُـلَّ مُـخْـبَـرِ ... بـهِ الـحَـديـثُ لـلـنَّـبِـيِّ فـاحْـصُـرِ[١]

فـي راجِـحٍ وقـيـل بـل مـرادِفُ ... وبـيـنـهـا تـوارُدٌ يـا عـارِفُ[٢]

والأَثَـرُ الـمَـرْوِيُّ عـنْ غـيـر الـنَّـبِـي ... وأَطْـلَـقـوا تَـجَـوُّزًا لِـمُـجْـتَـبِـي[٣]

---

(١) هنا تعريفٌ للخبر، وللحديث، أما الخبر؛ فكلُ ما أفاد المُخْبَر به، وهو ما يحتمل التصديق والتكذيب في ذاته لا مِنْ جِهَةِ مصْدَرِهِ.
أما الحديث في الاصطلاح فخاصٌّ بخبر النبيِّ ﷺ.

(٢) أي هذا هو الرَّاجِحُ في الخبر والحديث؛ وهو التفريق بينهما، وقيل: مترادفان، وقيل: بينهما عمومٌ وخصوص، فكلُّ حديثٍ خبرٌ ولا عكس، وهذا من وجه صحيحٌ أيضًا، لكن الاصطلاح مضىٰ علىٰ ما تقدم.

(٣) عن غير النبي؛ أي الصحابة والتابعون وتابعيهم، أصحاب القرون المفضَّلَةِ، وقد يطلق الأثر علىٰ الحديث، أو الحديث علىٰ الأثر تَجَوُّزًا.

المتواتر والآحاد

آحـادهـا رجـالَـه قـد حَـصَـروا ... والـعكس ما لـم يَحْصُروا التَّواتُرُ
أو حُـصِـروا لـكـن بـطُـرْقٍ جَـمَّـة ... وفـي أصـول الـفـقـه ذا فـاتَـمَّـهْ[١]
إذْ لـيس من مـبـاحـث الـمُـصْـطَـلَـحِ ... مـا نَـقْـدُه انْـتَـفىٰ[٢] وذي مِـنْ مُـلَـحي

فصلٌ في شروطِ التَّواتُرِ

فـإنْ رواه عـددٌ عـن مِـثْـلِـهِـمْ ... وهـكـذا إلـىٰ انْـتِـهـاءِ أَمْـرِهِـمْ
لـلـحِـسِّ فـي مَـرْوِيِّـهِـمْ وصَـحِـبـا ... إفـادَةَ الـعِـلْـمِ لـسـامِـعٍ حَـبـا
كـذا أحـال الـعـادَةُ الـتَّـواطُـؤا ... عـلـىٰ الـفِـرىٰ[٣] لِـمِـثْـلِـهِـمْ تَـمـالُـؤَا[٤]
وزَعَـمَ اسْـتِـحـالَـةَ الـتَّـواتُـرِ ... بـذي الـشـروطِ في حديث الحاشِرِ[٥]
ابـنُ أَبـي الـدَّمِ[٦] فـمـا أَصـابـا ... ورَأْيُـهُ الـمَـرْدودُ لا ارتـيـابـا

---

(١) أي: يبحث هذا في علم أصول الفقه.

(٢) أي: سبب كونه ليس من مباحث المصطلح؛ أن موضوع المصطلح النَّظَرُ في صحة الحديث وضعفه، وقد تقرَّرَ لديهم أن المتواتر لا يُبْحَثُ في ثبوته لحصول ذلك ضرورة، وإذْ قد حصل ذلك؛ فإنَّما يأتي النظر فيه لمن موضوع فَنِّهِ اسْتِنْباطُ المسائل من أصولها الثابتة، والدَّليل إنما يبحث فيهِ من وجهين، الأول: البحث في ثبوته، وهو موضوع علم الحديث، والثاني: البحث في دلالتِهِ، وهو موضوع علم أصول الفقه.

(٣) **الفِرىٰ**: جمع فِرْيَةٍ، أي: الكذب.

(٤) أي التواطُؤُ والاجتماع علىٰ الشيء.

(٥) الحاشِرُ من أسماء النبي ﷺ.

(٦) ابن أبي الدَّم: اسمه إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعِم الهَمْداني الحَمَوِي الفقيه الشَّافِعِيُّ (ت٦٤٢هـ) انظر رأيه المذكور في لقط اللآلئ المتناثرة.

وقـدْ روي عـن ابـن حـبَّـانَ الـعَـدَمْ والـحـازِمِـي[١] وعُـدَّ ذا لِـمَـنْ فَـدُمْ[٢]
يـردُّه الـحـديـثُ فـي «مَـنْ كَـذَبَـا» والـطَّـبَـرانِـي جُـزْءُهُ فـيـه اجْـتَـبَـىٰ

فرع في الفرق بين التواطئ والتوافق في قولهم: (..أحالت العادة تواطُؤَهُمْ -أَوْ توافُقَهُمْ- على الكذب)

والـفـرقُ بـيـن قـولـهـم تـوافـقـوا وقـولـهـمْ تَـواطَـؤوا يَـتَّـفِـقُ
لـلـثانِ[٣] مـا قـد كـان بـالـتَّـشاوُرِ[٤] أفَـدْتُ ذا مـن نُـكَـتِ ابـن حـجـرِ

تنبيه على المراد بعدم البحث في رجال المتواتر

والـبَـحْـثُ فـي رجـال ذي تـواتُـرِ مـا لـمْ يَـكُـنْ فـي الـكِـذْبِ مِـن مُـجـاهِـرِ
مُـسَـيَّـبٌ فـي الـضَّـبْـطِ إذْ قـدْ عُـدِّلـوا وذاكَ شـرطٌ فـيـهِ لـيـس يُـهْـمَـلُ[٥]
فـالـكـاذبـون جَـمْـعُـهُـمْ لا يـنْـفَـعُ فـهـم غُـثـاءٌ سـاقِـطـونَ أجْـمَـعُ
أفـادَهُ الـعـلَّامـة الأَلْـبـانـي شَـيْـخُ الـحـديـثِ الـعَـلَـمُ الـعَـمَّـانـي

---

(١) أبو بكر محمد بن موسىٰ الحازمي الهَمْداني (ت٥٨٤هـ).

(٢) فَدُمَ أي قَلَّ فهْمُه مِن العِيِّ في الحُجَّةِ والكلام، ورجلٌ فَدْم؛ أي: عَيِيٌّ، انظر مادته في المحكم لابن سيده (٩/ ٣٥٩)، أي هذا الرأي شبيهٌ برأي مَنْ قلَّ فهْمُهُ، ولستُ أعني بذلك قدحًا في الإمامين فليتنبَّه!.

(٣) أصله للثاني: وحذف حرف المدِّ للنظم.

(٤) أي: يُفَرَّق بين لفظ: التواطئ، ولفظ التوافق؛ أن التواطُؤ يُشْعِرَ بحصول تشاورٍ قبل الاتفاق!.

(٥) أي: أنَّ البحث في ضبط رُوَّاة المتواتر مَتْروك، أي لا يبحث في ضبطهم إذا علمت عدالتهم بالجملة ولو في ظاهر الأمر، وإنما قلت ذلك لأنَّ الخبر إذا جاء من طريق قوم ظاهرهم الكذب، فلا ينفع فيه كثرتهم، ألا ترىٰ أن الفلاسفة، قد تواتروا علىٰ القول بقدم العالم ثم لم ينفع ذلك التواتر؟!.

فصلٌ في ذكر الراجح في تعيين العدد المشروط في كل طبقة من طبقات الإسناد في المتواتر

ولا يُـرىٰ تَـعْـيِـيـنُـهُـمْ لـلْـعَـدَدِ ... فـي ذي تـواتـرٍ عـلـىٰ الـمُـعْـتَـمَـدِ
فَـشَـيْـخُ الِاسْـلامِ[١] بِـذا قـد جَـزَمـا ... أَتْـبَـعَـهُ فـي ذا الـمـقـال الـعُـلَـمـا
الـحـافـظُ ابـنُ حَـجَـرِ الـكِـنـانـي ... واخْـتـارَهُ إمـامُـنـا الأَلْـبـانـي
والـحافِظُ ابنُ ناصِرٍ[٢] مع الكَمالْ ... ابـنِ الـهُـمَـامِ والـسُّـيـوطِـيِّ الـجَـلالْ

إفادَةُ الخَبَرِ العِلْمَ أو الظَّنَّ، وأحوالُ الخَبَرِ مع المُتَلَقِّي التي فَصَّلَها ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وأقوالُ أهْلِ العِلْمِ في ذلك

وقـد يُـفِـيـدُ خَـبَـرٌ يَـقِـيـنـا ... لـجِـهْـبِـذٍ مِـنَ الـمُـحَـدِّثِـيـنـا
وغـيـرُهُ مـا حَـصَّـلَ الـظَّـنَّ بـهِ ... بَـلْـهَ الـيـقـيـنَ إذْ بـهِ لـمْ يَـنْـبُـهِ
وابـن كـثـيـرٍ قـال قـدْ يَـشْـتَـهِـرُ ... لأهـل هـذا الـفـنِّ أو يَـسْـتَـوْتِـرُ[٣]
بـعـضُ الأُمـورِ لـيـسَ عـنـد غـيـرِهـم ... مُـشْـتَـهِـرًا لِـقِـصَـرٍ فـي فَـهْـمِـهِـمْ

فصلٌ في طُرُقِ إفادة الخبر اليقينَ، وتفصيل شيخ الإسلام في أحوال الخبر

إفـادةُ الأَخْـبـار لـلـيـقـيـنِ ... لِـسَـبَـبٍ مِـمَّـا يَـلِـي مُـبِـيـنِ
إمَّـا بِـجَـمْـعٍ مَـنْ رَوَوْهـا حُـشَّـدا ... أو صِـفَـةٍ لِـلْـمُـخْـبِـريـنَ اعـتَـمَـدا
أو نـفْـسِ إخْـبـارٍ بـهِ كـمـا أتـىٰ ... بِـصِـيَـغٍ صَـرِيـحَـةٍ فَـثَـبَـتـا

---

(١) تُقرأ بالنقل للوزن، أي نقل حركةِ الهمزة إلىٰ لام التعريف مع إسقاط الهمز، وهي لغة ثابتة في قراءة ورش عن نافع.

(٢) هو الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، واسمه محمد بن عبد الله (ت٨٤٢هـ).

(٣) أي: يكون متواترا عند قومٍ.

أو نَـفْـسِ إدْراكٍ لِـمَـنْ أُخْـبِـرَ هُ ... كَـحُـسْـنِ فَـهْـمِ مَـنْ بِـنَـقـدٍ وَلِـهُ[١]
كـذاكَ بـالأمْـر الـذي أُخْـبِـرَ بِـهْ ... كَـمِـثْـلِ فَـرْضِ الـصوم قَـيِّـدْ وانْـتَـبِهْ[٢]
ومَـثَّـلـوا لِـلْـعِـلْـم ذو[٣] قـد حَـصَـلا ... مِـنْ خـبَـرٍ مُـسْـتَـيْـقَـنٍ قَـدُ اعْـمِـلا[٤]
كـالـشِّـبْـعِ[٥] في الطعامِ والشراب قَدْ ... يُـشْـبِـعُ بَـعْـضًـا مِـلْـئُ كَـفٍّ ثـم قـدْ
لا يُـشْـبِـعُ الـبَـعْـض قَـفِـيـزٌ[٦] فَـكَـذا ... إفـادَةُ الـعِـلْـمِ لـنـاظِـرٍ حـذا

---

(١) من الوَلَه؛ وهو تعلق القلب بالشيء.

(٢) أفاد شيخ الإسلام أنَّ إفادة العلم من الخبر يكون بأحد هذه الأمور، وهي: إما بعدد المُخْبِرينَ، أو بصفتهمْ، أو بصفة الإخبار -وهي القرائن المحيطة به عند الأداء، ويدخل فيها الصيغ ونحوها- أو بصفة المُخْبَرِ -كأن يكون قويَّ النقد دقيق الفهم، فيحصل له يقين وعلم بصدق الخبر ما لا يحصل لغيره- أو بصفة الخبر، كأن يكون أصلًا كبيرً من أصول الشرع، نحو حديث (بُنِيَ الإسلام)، فهذه خمسة أمورٌ، كل واحد منها يحصل به العلم، وقد يكون ذلك العلم حاصلًا للجميع، أو للأفْراد، ثمَّ مَثَّلَ ذلك -كما في الأبيات التي بعد هذه- بطرق الشِّبَع بعد الأكل، وتعدد أحول الآكل.

(٣) هذا الذي يقال له: ذو الطَائِيَّة، لأنها لغة طَيِّئٍ، وهو بمعنىٰ (الذي) وليست بذي التي بمعنىٰ (صاحب) التي من الأسماء الخمسة المعربة بالحروف، والراجح فيها أي: الطائية؛ عدمُ الاعراب، وقد أعربها قومٌ، فعلىٰ ذلك الوجه فهي هنا تأتي علىٰ (ذي) لأنها مجرورة، لكن تقدم ترجيح بنائه فتكون بالواو في جميع أحوالها، ومنه قول الشاعر:

«فـإمَّـا كِـرامٌ مـوسِـرونَ لَـقِـيـتُـهـم ... فحسْبِي مِنْ ذو عندَهم ما كَفانِيا».

(٤) بإسقاط الهمزة في (أعملا) ونقل حركتها إلىٰ الدال قبلها، وقد تقدم نحو هذا.

(٥) **الشِّبْعُ**: بكسر الشين المعجمة وسكون الموحَّدة؛ اسم للطعام الذي يحصُلُ به الشِّبَعُ، تقول: هذا القدر من الطعام شِبْعٌ للفتىٰ، وهذا غير شِبْعٍ أي غير كافٍ، وأما الشِّبَع، بكسر ثم فتحة فهو مصدر شَبِعَ، ومن الأول والثاني قول الشاعر:

وكـلُّـكُـم قـد نـالَ شِـبْـعًـا لِـبَـطْـنِـه ... وشِـبَـعُ الـفـتىٰ لُـؤمٌ إذا جاع صاحِبُهْ

ينظر في ذلك كتاب العين (١/ ٢٦٥).

(٦) مِكْيالٌ يكال به الدَّقيقُ ونحوه، وهو عند أهل العراق ثمانية مكاكيك، ينظر في مَجْمَعِ بحار الأنوار للفتَّنِي (٤/ ٣٠٤) مع تصرف، وذكر صاحبا معجم لغة الفقهاء في (ص٣٦٨) أنه نحو اثني عشر صاعًا، والله أعلم.

ثـمَّـتَ قـدْ يـكـون ذاك الـشِّـبَـعُ ... بِـكَـثْـرَةٍ أو حُـسْـنِ مـا يُـصْـطَـنَـعُ
وقَـدْ يـكـون لاغـتِـنـاء آكِـلِ ... أو لازدِحـامِ الـبـالِ بـالـمَـشـاغِـلِ
أَفَـدْتُ ذا الـتَّـحْـريـرَ لـلـنِّـحْـريـرِ ... الـشَّـامِـخ الـطَّـوْد بـلا نَـظـيـرِ
أَعْـنـي بـذاك أحـمـد ابـنَ تَـيْـمِـيَـهْ ... جـزاه عـنَّـا كُـلَّ خـيـرٍ رَبِّـيَـهْ

فـصـلٌ هل يُفِيدُ خبرُ الآحاد العِلْمَ أو الظنَّ؟!

ونَـجْـلُ حَـزْمٍ[١] وكـذا ابـن الـقَـيِّـم ... وشـيـخُـه[٢] وشـيـخُـنـا ذو الـقِـيَـم[٣]
وأحْـمَـدُ ابـنُ شـاكـرٍ أفـادوا ... بـخـبـر الآحـاد قـد أشـادوا
بـأنَّـهُ يُـفـيـدُ عِـلْـمًـا والـعَـمَـلْ ... وإنْ بِـعَـقْـدٍ إنْ يَـصِـحَّ مُـحْـتَـمَـلْ[٤]

فرعٌ: أنواعُ الخبرِ الواحدِ الذي أفاد العلمَ عند الأكثرِ

والـخَـبَـرُ الـمُـحْـتَـفُّ بـالـقـرائِـنِ ... كـمُـسْـنَـدِ الـشَّـيْـخَـيْـنِ ذي الـمَـحـاسِـنِ
لِـفَـضْـلِـهِـمْ ومَـيْـزِهِـمْ ثـمَّ لـهُ ... قـبـول مـا قـد أخْـرَجـوا فـاجْـنَـحْ لهُ[٥]
وخُـصَّ مـنـهـا مـا قـد انْـتُـقِـدَ مِـنْ ... حَـدِيـثِـهِـمْ وهْـو قـلـيـلٌ قـدْ أُمِـنْ[٦]
ومـا لـهُ دَلائِـلٌ تَـجـاذَبُ ... ولـم يُـرَجَّـحْ فـي الـوجـوهِ جـانِـبُ[٧]

---

(١) أعني ابن حَزْمٍ أحمد بن علي بن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ).
(٢) أي ابن تيمية.
(٣) أعني الشيخ الألباني، ولم ألتق به، وقد عاصرته، وإنما هو شيخ شيوخنا الآن، رحمه الله.
(٤) أي: يُعْمَل بخبر الآحاد في العقائد وغيرها، خلافًا للمُبْتَدِعة.
(٥) المراد بالضمير في (ثم له) الحافظ ابن حجر، يعني أن الحافظ ابن حجر زاد على ما ذكر العلماء من أدلة إفادة ما أخرج الشيخان العلم، أن الأمةَ تلقَّوا الكتابين بالقبول، فإجماع الأمة على قبول ما فيهما يزيدهما إفادة العلم.
(٦) أي: أي المُنْتَقَد مِن حديثهما قليلٌ، ومعروف عند أهل العلم، ولا يدلُّ ذلك الانتقاد على ضعفها، وإنما انتقدتْ بعِلَلٍ غير مؤثِّرَةٍ على الاحتجاج.
(٧) أي: يستثنى من الصحيحين ما انْتُقِدَا فيه، وما اختلف في دلالته، فلا يشمله القطع =

وتِـلْـوُهُ الـمَـشْـهـورُ ثُـمَّ مـا أتـىٰ ... مُـسَـلْـسَـلًا بِـنُـخْـبَـةٍ[١] قـد ثـبـتـا
فـإنْ تـكـنْ جـمـيـعُـهـا فـي خَـبَـرِ ... فـحَـبَّـذا فـذا كـذي تـواتُـرِ[٢]

الفَرْقُ بين العِلْمِ النَّظَرِي والضَّرُورِيِّ

والـنَّـظَـري لـنـاظِـرٍ فـقـطْ حَـصَـلْ ... أمَّـا الـضَّـروري فَـلِـكُـلٍّ قـدْ حَـصَـلْ[٣]

مَنْ صَرَّح بإفادة ما في الصحيحين العلمَ من أهلِ العلمِ

والأسْـفَـرائـيـنِـي[٤] كـذا الـحُـمَـيْـدِي[٥] ... والـمَـقْـدِسِـيُّ[٦] اضْـبِـطْ بـهـذا الـقَـيْـدِ
قـد صـرَّحـوا بـأَنَّ مـا في الـمُـتَّـفَـقْ[٧] ... أفـاد عِـلْـمًـا نَـظَـرِيًّـا فـاعْـتَـرِقْ
أمَّـا أبـو مـنْـصـورٍ الـبَـغْـدادي[٨] ... قـريـنُـهُ ابـنُ فُـوْرَكٍ[٩] الـمُـرادِ
فَـذَكَـرا إفـادَةَ الـعِـلْـمِ لـمـا ... قـد اسْـتَـفـاض[١٠] مـع حَـصْـرٍ عُـلِـمـا

= بإفادة العلم، لأن الحديث الذي اختلف في دلالته وله أوجه، مِمَّا يحتمل فيه خطأ الرواة، والله أعلم.

(١) أي بنخبة من العلماء.

(٢) أي: عند اجتماع ما تقدم ذكره من القرائن، يصير به خبر الآحاد كالمتواتر في القطع بصحته، وحصول العلم به.

(٣) والنظر اصطلاح كلامِيٌّ، وهو: ترتيب مقدماتٍ يتوصل بها إلىٰ نتيجة، أو حكم.

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق الأسفرائيني، الأصولي الشَّافِعِي ت٤١٨هـ.

(٥) محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد، أبو عبد الله الحُمَيْدِي، الأندلسي، ثم البغدادي، كان من أصحاب ابن حزم الملازمين له، مات سنة ٤٨٨هـ.

(٦) هو محمد بن طاهر المقدسي، المشهور بابن القيسراني، الحافظ الجَوَّال، ت٥٠٧هـ.

(٧) أي: ما اتفق الشيخان علىٰ إخراجه في الصحيح.

(٨) عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي، الفقيه الأصولي الشافعي، تلميذ الاسفرائيني المُتَقدم، ت٤٢٩هـ، وقيل غير ذلك.

(٩) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فُوْرَك الأصبهاني، حدث عنه البيهقي وغيره، ت٤٠٦هـ.

(١٠) أعني بالمستفيض هنا؛ المشهور، وهو ما كان دون المتواتر مرويا عن أكثر من اثنين في جميع طبقاته، علىٰ رأي من قال إن المستفيض والمشهور سواءٌ.

فصلٌ

والـشـافـعـيُّ فـي «**الـرِّسـالـةِ**» عَـقَـدْ ... بـابًـا بـأنَّ مُـسْـنَـدَ الـذي انْـفَـرَدْ
حَـتْـمٌ بـه الـعَـمَـلُ إنْ صَـحَّ الـسَّـنَـدْ ... فـرَجِّـحَـنَّ ذا ورُدَّ مَـنْ نَـقَـدْ

تفصيل الإمام الألْبانِيّ فيما يفيد الظَّنَّ من الأخْبارِ

ونـاصِـرُ الـدِّيـنِ يـرىٰ الآحـادَ ... تُـفـيـدُ فـيـمـا يَـحْـمِـلُ الـنُّـقَّـادَ
لـلاخـتِـلافِ فـي الـقَـبـولِ الـظَّـنَّـا ... وذا الـذي يَـرْجَـحُ لـي مُـسْـتَـنَّـا
أمّـا الـذي جَـمـيـعُـهُـمْ تَـقَـبَّـلَـهْ ... يـفـيـدُ عِـلْـمًـا بـالـيـقـيـنِ أَوَّلَـهْ
مِـنْ قـولـهِ: «**لا تَـجْـتَـمِـعْ ذي الأُمَّـهْ ... عـلـىٰ ضـلالٍ**» كـاشِـفٌ لـلْـغُـمَّـهْ[1]
وذا الـحـديـثُ حـسـنٌ بـطُـرْقِـهِ ... مـجْـمـوعَـةً مـوجِـبَـةٌ لـصِـدْقِـهِ

(١) يرىٰ الألباني -رحمه الله تعالىٰ- أن الذي يفيد الظن من الآحاد ما كان محلَّ اختلاف أهل العلم في ثبوته، أما ما اتفقوا علىٰ صحته فيفيد العلم، لحديث (لا تجتمع أمتي علىٰ ضلالة).

باب ما جاء في العدالة والضَّبْطِ

حَـديـثُ عَـدْلٍ مُـطْـلَـقًـا مُـصَـحَّـحُ ... وذاك فـيـمـا نَـقَـلـوه الأَرْجَـحُ[١]

مذاهب العلماء فيمن يُقْبَلُ حديثه من العدولِ، وكُلُّها مرجوحةً إلا الأَوَّل

وأَجْـمَـعـوا عـلـىٰ قَـبـولِ مـا رَوَىٰ ... مَـنْ لـم يـكـنْ بـالـحُـرِّ مُـطْـلَـقًـا سَـوَىٰ

كـمـا أفـادهُ الـخَـطـيـبُ واخْـتُـلِـفْ ... فـي خـمْـسَـةٍ مـن الـرُّوّاةِ فـاغْـتَـرِفْ

فـالـفـقـهُ شَـرْطٌ انْ يُـرىٰ مـخـالِـفـا ... خـبـرهُ قـيـاسَ أَصْـلٍ عُـرِفـا

واعْـزُهُ لـلـنُّـعْـمـانِ[٢] بَـعْـضٌ قَـيَّـدَهْ ... بـذي تَـفَـرُّدٍ فـفـيـهِ أَيَّـدَهْ[٣]

أمَّـا ابـنُ حِـبَّـانَ فـكـالـنُّـعْـمـانِ ... وزادَ فـي الأَداءِ شـرْطًـا ثـانِـي

أَداءُهُ مِـنَ الـكِـتـابِ لـلـثِّـقَـهْ ... غـيـرِ الـفَـقـيـهِ فَـبِـذاكَ عَـلَّـقَـهْ[٤]

والـثّـانِ فـي الإنـاثِ خُـلْـفٌ يُـنْـقَـلُ ... عـن ابـنِ ثـابِـتِ[٥] الإمـام احْـتَـمَـلـوا

أَيْ لـيـس مـقْـبـولًا حـديـثُـهُـنَّـهْ ... ومـا رَوَيْـنَ خَـبَـرًا لَـهُـنَّـهْ

إلّا الـذي عـنِ ابْـنَـةِ الـعَـتـيـقِ[٦] ... وأُمِّ سَـلْـمَـةٍ فـذو تـصْـديـقِ

---

(١) أي: كل عدل ضابط، فحديثه صحيح مطلقًا، إذا انضافتْ إليه شروط الصحة الأخرىٰ، بلا قيد كالحرية، والذكورية، ونحو ذلك.

(٢) أي: روي عن أبي حنيفة اشتراط فقه الراوي، إذا خالف مَرْوِيُّهُ القياس.

(٣) أي: بعضهم قيد قول أبي حنيفة بما يتفرد فيه الراوي، فيشترط فقهه عند ذلك.

(٤) أي: اشترط ابن حبان أن يحدث من كتابه ما لم يكن فقيهًا.

(٥) أبو حنيفة النعمان بن ثابت رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٦) عائشة أم المؤمنين، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

واشْتَرط البعْضُ اشْتِهارًا بالسَّماعْ ... عن ابن عبد البَرَّ ذا يا ذا اطِّلاعْ
والرابعُ النَّسَبُ والخامِسُ ما ... يَرْوي البَصيرُ فارْض لا أخا العَمَىٰ[1]

فصلٌ في الضَّبْطِ

والضَّبْطُ عنْ اِبْنِ الأَثيرِ[2] اثْنانِ ... في ظاهرٍ أو باطنٍ قِسْمانِ[3]
أَوَّلُها ضبطُ المَعاني في اللُّغَهْ ... وباطِنٌ في فقهِهِ قدْ صَوَّغَهْ
فالأَوَّلُ المُراد فيما اشتَرَطوا ... في المُسْنِدِينَ إنْ لمَعْنًى ضَبَطوا
تفْصيلُ ذا في جامِعِ الأُصولِ ... فاحْتَلْ إلَيْهِ تَحْظَ بالوُصولِ

(١) أي: اشترط بعضهم كون الراوي بصيرًا، فلا تقبل رواية الأعمىٰ، وهذا علىٰ هذا الإطلاق لعله أضعفها.

(٢) مجد الدين المبارك بن الأثير، أبو السعادات، ت٦٠٦هـ، واضطرني النظم إلىٰ جعل همزة الوصل في كلمة (ابن) مقطوعةً، لذا ضبطتها بالكسر، وهكذا في كل موضع من الموصولات التي ضبطتها بالشكل.

(٣) أي: ذكر ابن الأثير، أن الضبط نوعان؛ ضبط الظاهر، وهو ضبط معاني الحديث بألفاظها، وضبط الباطن، وهو فقه الحديث، وما يستنبط منه.

باب الصحيح وما يلحقُه

ذكر مراتب الصَّحيحِ

واعْـتَـقِـدَنْ تَـفـاوُتَ الـصَّـحـيـحِ ... وغـيـرِه فـي الـمـذْهَـبِ الـنَّـجِـيـحِ
أَصْـلٌ بـهِ اسـتَـفِـدْ لـدىٰ الـتَّـعـارُضِ ... لِـسَـبَـبٍ فـي الـخَـبَـرَيْـنِ غـامِـضِ[١]
وكـادَ أهـلُ الـعِـلْـمِ أَنْ يَـتَّـفِـقـوا ... بِـأَنَّ أَوْلاهـا[٢] الـبُـخـاري الأَوْفَـقُ
لَـوْلا ابـنُ حَـزْمٍ وأبـو عَـلِـيٍّ ... فـجَـنَـحـوا لِـمُـسْـلِـمِ الـمَـرْضِـيِّ
لِـمَـا لـهُ مِـنِ اتِّـسـاقٍ[٣] أَوْرَدا ... ولـلْـحَـديـثِ بـعـدُ فـيـهِ سَـرَدَا
وَقَـدِّمَـنْ مـحـمَّـدًا فَـمُـسْـلِـمـا ... إِنْ أَخْـرَجـاهُ أَوْ عـلـىٰ شَـرْطِـهِـمـا
وقَـصْـدُهُـمْ بـالـشَّـرْطِ فـي الـرِّجـالِ ... أَنْـفُـسِـهِـمْ مـع سِـيـاقِ الـحـالِ[٤]

فصلٌ فيمن اشترط العدد في الصحيح

واشـتـرَطَ الـكَـثْـرَةَ فـي الـصَّـحـيـحِ ... حِـزْبـانِ هُـمْ فـي نَـظْـمِـنـا الـمَـلـيـحِ[٥]

---

(١) أي: هذا أصلٌ يستفاد به عند التعارض بين خبرين يشملهما وصف الصحيح في الظاهر.

(٢) أي أولىٰ كتب الحديث بالصحة، وأرفعها قدرًا.

(٣) أي: حسن السياق والترتيب.

(٤) أي: المراد بشرطهما، أن يكون الرجال أنفسهم، مع السياق، وقد يضاف أمرٌ آخر، وهو خلوه مع ذلك من قادح!.

(٥) أي: اشترطوا لصحة الحديث تعدد طرقه.

أَهْلُ الكَلامِ اشْتَرَطوهُ مُطْلَقا ... كالجُبَّئِيِّ[١] وابنِ بَحْرٍ[٢] خَرَقَا
وإبْرَهيمُ ابنُ عُلَيَّةَ[٣] تَبَعْ ... وهؤلاء مِنْ صَنادِيدِ البِدَعْ
وقَوْلُهُمْ مُطَّرَحٌ مَرْفوضُ ... بالاتِّفاقِ ما بِهِ تَعْريضُ
وشَذَّ مِنَّا[٤] الحاكِمُ ابنُ البَيِّعِ[٥] ... وتابَعَ ابنُ العَرَبِي[٦] ابْنَ البَيِّعِ
فادَّعَيا لِلسَّيِّدَيْنِ[٧] الشَّرْطا ... وذاك رَأْيٌ أَشْبَعوهُ خَرْطا
وابنُ رُشَيْدٍ[٨] رَدَّ لو يَكْفيهُمُ ... أَوَّلُ ما أخْرَجهُ[٩] فَلْيَفْهَموا
أَمَّا ابنُ حِبَّانَ فقال لم يَجِدْ ... اثْنَيْنِ عنْ اِثْنَيْنِ في القَوْلِ السَّنِدْ[١٠]
فَإنْ يُرِدْ في كُلِّ الاسْنادِ فَما ... أَبْعَدَ أمَّا غَيْرُه فما سَما[١١]

---

(١) أعني الجُبَّائي المُعْتَزِلِيَّ، واسمه؛ محمد بن عبد الوهاب بن سلام -بتخفيف اللام- أبو علي الجُبَّائي المتكلِّم (ت٣٠٣هـ).

(٢) هو عمرو بن بَحرٍ المشهور بـ الجاحظ - أبو عثمان المعتَزِلي مات سنة ٢٥٥هـ، وهو صاحب النَّظَّام إبراهيم بن سَيَّار المُعْتَزِلي الضَّال، قال إمام العربية المشهور بثَعْلَب في الجاحظ: (غير ثقة ولا مأمون)، انظر: (الشَّذا الفَيَّاح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٩٥).

(٣) هو إبراهيم بن إسماعيل ابن علية المعتزلي صاحب أبي بكر الأصم، مات سنة ٢١٨هـ.

(٤) أي: من أهل السنة.

(٥) هو الحاكم النيسابوري المشهور، صاحب المستدرك علىٰ الصحيحين، واسمه محمد بن عبد الله، مات سنة ٤٠٥هـ.

(٦) أبو بكر محمد بن العربي، القرطبي المالكي، صاحب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس مات سنة ٥٤٣هـ.

(٧) أي: ادعيا أن شرط البخاري ومسلم؛ تعدد الطرق.

(٨) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد ابن رُشَيْد الفِهْري، مات سنة ٧٢١هـ.

(٩) أي: البخاري، وذلك حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه المشهور: (إنما الأعمال بالنيات . . .).

(١٠) أي: قال ابن حبان ردًّا علىٰ ما زعم أن شرطهما أن يروي راويان اثنان عن اثنين آخرين إلىٰ آخر السند؛ لا وجود له البَتَّة.

(١١) أي أن رأي ابن حبان هذا غير مستبعد إن يرد تفرُّدَ راويين في جميع طباق الإسناد، أما إن أراد وجود اثنين فقط في بعض طبقاته فلا، لحديث: (**لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكون** =

وقـال حَـمْـدٌ[١] لا خِـلافَ يُـؤْتَـثَـرْ ... فـي خَـبَـرِ الـنِّـيَّـةِ عـنْ ذوي الـنَّـظَـرْ
بـأَنَّ غَـيْـرَ عُـمَـرٍ مـا أَسْـنَـدَهْ[٢] ... فَـعَـقَّـبَ ابـنُ حَـجَـرٍ فَـقَـيَّـدَهْ
ذاكَ بـمـا صَـحَّ وبـالـسِّـيـاقِ ... فَـفِـي مَـعـانِـي بَـعْـضِـهـا تَـلاقِ[٣]

فصلٌ: مُراد الترمِذِي في تعريفه بالحسنْ

والحُسْنُ في الحَديثِ عند التِّرْمِذي ... مـا قَـدْ رُوي مِـنْ طُـرُقٍ وهْـوَ الـذي
لـم يَـرْوِهِ مُـتَّـهَـمٌ ولـمْ يَـكُـنْ ... بـذي شُـذُوذٍ عَـيْـبُـهُ بـهِ كَـمُـنْ
عَـرَّفَ فـيـهِ قَـوْلَـهُ «هـذا حَـسَـنْ» ... فـقـط ولـيـس بـالـذي بـهِ قَـرَنْ[٤]
كـقَـوْلِـهِ «ذا حَـسَـنٌ غـريـبُ» ... ونَـحْـوُه فـافْـهَـمْـهُ يـا أَرِيـبُ
إِذْ حـارَ فـيـهِ الـعُـلَـمـا واضْـطَـرَبـوا ... ووجَّـهُـوا تَـأْويـلَـهُ وأَغْـرَبـوا
حَـتَّـىٰ أَتـىٰ الـمُـحَـقِّـقُ الـعَـلَّامَـهْ ... الـحـافـظ ابـنُ حـجـرِ الـفَـهَّـامَـهْ
فَـعَـيَّـنَ الـمُـرادَ فـي الـتَّـعْـريـفِ ... وهْـوَ حَـقـيـقٌ لِأُلـي الـتَّـنْـصـيـفِ

= أحب إليه . . .) فقد رواه أبو هريرة وأنس ﷺ ورواه عن أنس قتادة، وعبد العزيز بن صهيب، وعن قتادة شعبة، وابن أبي عروبة -كما هو عند قوام السنة- ورواه الطبراني في الأوسط عن المقدام بن داود عن سعيد بن بشير بدل ابن أبي عروبة؛ وهو إسناد ضعيف، فالظاهر أن ابن حبان أراد الأول، والله أعلم.

(١) أعني: الخطابي صاحب معالم السنن، واسمه: حمْد -لا أحمد كما زعم بعض الناس-.

(٢) أي: لا خلاف في تفرد عمر بحديث النية المشهور عنه.

(٣) أي: قيد ابن حجر كلام الخطابي بما يصح، لأنه قد روي عن غير عمر في معنىٰ حديث النية بطريق ضعيفة جدا، وقيده أيضًا باتحاد المعنىٰ في الجملة، لورود النية في أحاديث كثيرة تباين هذا الحديث في المعنىٰ المُساق له.

(٤) أي: أن تعريف الترمذي للحسن؛ إنما هو للوصف المفرد لا المركب، فكأن المركب اصطلاح له آخر لم يبينه.

الفرق بينَ حالَيْ تَعَدُّدِ الطُّرُقِ والانْفرادِ عند قولهمْ: (حسَنٌ صَحِيحٌ) مع قولهم: (صَحيح) فقط مفردا بلا تركيب.

و«الحَسَنُ الصَّحيحُ» إنْ تَعَدَّدا ... يكونُ أَوْلىٰ مِنْ «صحيحٍ» افْرِدا
وإنْ يَكُنْ ذا «الحَسَنُ الصَّحيحُ» ... في الفَرْدِ فالأوْلىٰ إذنْ «صحيحُ»
لأَنَّهُ في حالةِ التَّرَدُّدِ ... مِنْ ناقِدٍ أَوْ فَوْقَهُ في السَّنَدِ[١]

فصلٌ في زيادات الثِّقاتِ

وفي زِياداتِ الثِّقاتِ مَذْهَبُهْ[٢] ... قَبولُها ما لَمْ يُنافِ زائِدُهْ
روايَةَ الأَوْثَقِ بعضُهُمْ شَرَطْ ... عدَمَ تَأْثيرٍ علىٰ الأَصْلِ فقطْ
فأَحْمَدُ وابنُ مَعِينٍ وَعَلِيّ ... كذا ابنُ مَهْدِيٍّ[٣] ويَحْيَىٰ[٤] المُعْتَلِي
كذا البُخاري وأبو زُرْعَةَ ثُمّ ... مَتَ النَّسائي وأبو حاتِمَ عُمّ
والدَّارَقُطْني وسِوَىٰ مَنْ ذُكِرَا ... مَذْهَبُهُمْ تَرْجيحُهُمْ ما اعْتُبِرَا[٥]

---

(١) الوصف المركب الذي يقال فيه: (حسنٌ صحيحٌ) له حالان،
أحدهما، أن يقال ذلك في الحديث الذي يروىٰ من طرقٍ متعددة، فعنئذٍ يكون الوصف المركب أقوىٰ من المفرد الذي هو قولهم: (صحيح) فقط، لأنه إنما ركب فيه الوصف لاعتبار حالي طرقه فبعضها صحيح، وبعضها حسن،
والثاني: أن يقال في الحديث الذي لا يروىٰ من طريق واحد: (حسن صحيح)، فيكون المفرد أقوىٰ منه حينئذٍ، لتردد الناقد في أمر المركب، وأما المفرد فقد جزم فيه بالصحة، فهو أقوىٰ.

(٢) أي: ابن حجر.

(٣) بالتشديد والتنوين.

(٤) أعني: يحيىٰ بن سعيد القطان.

(٥) أي: مذهب هؤلاء وهم أئمة العلل؛ اعتبار كل حديث لحاله.

فصلٌ في قَرائِنِ التَّرْجيح

ورَجَّحوا بالضَّبْطِ أَوْ بالعَدَدِ ... أَوْ باخْتِصاصٍ أو بأَهْلِ البَلَدِ

فرَجَّحوا إِذْ خالفَ ابنُ زَيْدِ[(١)] ... رِوايَةَ الأَكْثَرِ ذاتِ الزَّيْدِ

فابنُ جُرَيْجٍ ثُمَّتَ ابنُ سَلَمَهْ[(٢)] ... وابنُ عُيَيْنَةَ الأخَصُّ مَلْزَمَهْ[(٣)]

رَوَوْه عن عمرٍو[(٤)] كذا عن عَوْسَجَهْ ... عن ابنِ عباسٍ بغير لَجْلَجَهْ

في مَتْنِ «مَنْ ماتَ ولَمْ يُوَرِّثِ ... إِلَّا مُوَيْلاهُ العَتيقِ المُورَثِ[(٥)]»

خالَفَهمْ حمَّادُ نِ ابْنُ زَيْدِ ... فأَرْسَلَ المَوْصولَ دونَ حَيْدِ

قال أبو حاتمِ نِ المَحْفوظُ ... حديثُ سفيانَ هو المَحْظوظُ[(٦)]

(١) أعني حماد بن زيد، الذي يلي ذكره بعدُ.

(٢) حماد بن سلمة.

(٣) أي ألزمُهُمْ لعمرو بن دينار، وأخصهم به.

(٤) عمرو بن دينار.

(٥) أعني حديث: (أن رجلا مات ولم يورث إلا مولًى هو أعتقه).

(٦) أي: رواه سفيان بن عيينة، وابن جريج، وحماد بن سلمة، ثلاثتهم عن عمرو بن دينار، عن عَوْسَجَة عن ابن عباس ﷺ موصولًا، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس ﷺ ورجِّحَتْ الموصولة، لأن رواتها أكثر، وفيهم أوثق الناس عن عمرو، وهو ابن عيينة.

باب

ذكر الفَرْقُ بينَ الشَّاذِّ والمُنْكَر

وبَـيْـنَ مُـنْـكَـرٍ ومـا شَـذَّ يُـرىٰ ... عُـمـومُ وَجْـهٍ وخُـصُـوصٌ قَـدْ جَـرىٰ
جامِعُها الـخِلافُ[١] والـمُـنْكَرُ قَدْ ... زاد عـلـيـه ضَـعْـفَ راوٍ مُـنْـتَـقَـدْ

فصلٌ في الفَرْقِ بينَ المُتابَعَةِ والشاهِدِ

مُـتـابِـعٌ صـاحِـبُـهُ مُـتَّـحِـدُ ... إمَّـا تَـمـامًـا أو قُـصـورًا يَـعْـضـدُ[٢]
وَإِنْ بِـمَـعْـنًـى قـد رواه الـتَّـابِـعُ ... وشـاهِـدٌ فَـوْقَ الـصَّـحـابـي نـابِـعُ[٣]
كـ «**أَكْمِلُوا العِدَّةَ**» يَرْوي ابن أَنَسْ[٤] ... عن ابن دينارٍ[٥] عن ابن مَنْ رَأَسْ[٦]
عُـمَـرَ ثُـمَّ قـد رَوىٰ مُـتـابِـعـا ... الـعُـمَـرِي عُـبَـيْـدُ[٧] أَوْلِ نـافِـعـا
والـشَّـافِـعِي والـقَـعْـنَـبي كـلاهـمـا ... عـن مـالـكٍ فَـتَـمَّ مَـرْوِيَّـاهُـمـا[٨]
وقـد أَتـىٰ شـاهِـدُهُ مَـرْوِيّـا ... عـن ابـنِ عَـبَّـاسٍ يـلـي الـدَّوْسِـيَّـا[٩]

---

(١) أي: يشتركان في مخالفة راويهما، ويختص راوي المنكر بالضعف.
(٢) أي: شرط المتابعة أن يتحد مخرج الحديث من الصحابي، وقد تكون المتابعة تامة أو قاصرة، ولا يشترط اتحاد الألفاظ، بل إن رواه بمعنىٰ المُتابَع صحت متابعةً.
(٣) أي: إلىٰ النبي ﷺ، فالشاهد يكون برواية صحابي آخر عن النبي ﷺ.
(٤) الامام مالك بن أنس.
(٥) عبد الله بن دينار.
(٦) أي: أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
(٧) عبيد الله بن عمر العمري.
(٨) أي: صارت رواية أحدهما متابعة تامة لرواية الآخر.
(٩) أبو هريرة، عبد الرحمن بن صخر الدوسي رضي الله عنه.

باب في أحكام التعارض

المحكم والمختلف

ما لم يُعارَضْ إنْ يَصِحَّ المُحْكَمُ ... وعَكْسُهُ أحْكامُهُ سَتُعْلَمُ
ولا اعْتِبارَ في المُعارَضِ بِما ... يكون دونَ قِرْنِهِ فَلْيُعْلَما[1]
فإنْ يكونا اسْتَوَيا في الظاهِرِ ... وأمْكَنَ الجَمْعُ لها للنَّاظِرِ
مُخْتَلِفَ الحَديثِ يُسْمَىٰ ولقدْ ... صَنَّفَ فيه الشَّافِعي وما قَصَدْ
إيعابَهُ ثمَّ الطَّحاوي صَنَّفا ... مُشْكِلَهُ وابنُ قُتَيْبَةَ الَّفا[2]
أَحْرِ بَأَنْ يُمْعَنَ فيهِ النَّظَرُ ... فهْوَ لُبابُ البابِ وهْو الثَّمَرُ

مثالُ مُخْتَلِفِ الحَديث

والأمْرُ بالفِرارِ مِنْ مَجْذومِ ... لِسَدِّهِ ذَريعَةَ الفُهُومِ
بِأَنَّما يُعْدي مِن أَجْلِ القُرْبِ ... وليسَ يُعْدي أَحَدًا ذو جَرَبِ
علىٰ الذي مشىٰ عليهِ ابن حَجَرْ ... وابنُ الصَّلاحِ عكْسَهُ قد اسْتَطَرْ[3]
وقد أرىٰ أنَّ الصَّوابَ حَمْلُ ما ... أُطْلِقَ لِلْمُقَيَّدِ الذي سَما[4]

---

(١) أي: لا اعتبار بمعارضة الضعيف للقوي.
(٢) بإسقاط الهمزة في: (ألَّفَ) عند النطق، وهي همزة قطع، صيرتها الضرورة همزة وصل.
(٣) أي: مشىٰ ابن الصلاح علىٰ أن المرض يعدي، لكن لا يكون ذلك إلا بمشيئة الله وتقديره، فما جاء من نفي العدوىٰ، إنما هو لأنها لا تعدي بنفسها، لكن جعل الله في مخالطة المريض سببًا لانتقال عدواه.
(٤) أي: الأولىٰ حمل المطلق علىٰ المقيَّدِ فما جاء فيه من الأمراض أنها تعدي فهي كذلك، =

فصلٌ

فَإِنْ يَكُنْ جَمْعُهُما مُعْتَسِفا ... فالنَّسْخُ فالتَّرْجيحُ ثُمَّتَ أوْ قِفا
أَمْرَهُما إلىٰ استِبانَةٍ وَلا ... تَقُلْ تَساقَطا لِذاك مُسْجَلا[1]

فصلٌ في الاضطراب

واعْلَمْ بِأَنَّ الاضْطِرابَ يَحْصُلُ ... مِنْ كلِّ ذي خُلْفٍ شَديدٍ حَمَلوا
ولم يَرَوْا مِنَ اوْجُحِ التَّرْجيحِ ... ما يَحمِلُ المَرْئَ علىٰ الصَّحيحِ

فصلٌ في مشْكِلُ الحَديث

وفي الدِّلالاتِ اسْتَعِنْ بالمُشْكِلِ ... وللطَّحاوي فيهِ ما لَمْ يُجْهَلِ[2]

فَصْل؛ الفرقُ بينَ مُخْتَلِفِ الحِدِيثِ ومُشْكِلِ الحديثِ والمُضْطَرِب

مُخْتَلِفُ الحديثِ جا والمُشْكِلُ ... عند الدلالات لها تستشكَلُ
لكن تعارضٌ لدىٰ المختلفِ ... بين حَدِيثَيْنِ غدا لم يَنْتَفِي
جَمْعٌ وأمَّا مُشْكِلُ الأخْبارِ ... فَغامِضُ المَعْنَىٰ مِنَ الآثارِ
دلالةً وإنْ يكنْ في مُفْرَدِ ... لفظٍ فبالغريب يُسْمىٰ فاجْتَدِ

= وما نفي ففي غيره، وهذا هو الواقع، بعض الأمراض مع خطرها وفَتْكِها لا تنتقل بالمخالطة العاديَّةِ، وبعضها تنتقل بأدنىٰ مخالطة.

(١) أي: بعد تعسر الجمع، وعدم معرفة التاريخ، وتعسُّر الترجيح؛ يتوقف، ولا يحكم بشيء، ولا يقال: تساقطا، تأدُّبًا مع الحديث، وإنما التساقط من مصطلحات الكلاميين، وفيه سوء أدب مع الدليل.

(٢) أي: في دلالات الحديث، يُرْجَع في الكشف عن الغامض منها إلىٰ ما صُنِّف في مشكل الحديث.

وذو اختلافٍ دُونَ جَمْعٍ مضْطَرِبْ فَهْوَ إلىٰ الأوَّل منها مُقْتَرِبْ[١]

فصلٌ لا اعتبار بتأخر إسلام الراوي في نسخ الحديث ما لم يقترن ذلك بقرينة

ولَيْسَ في العِبْرَةِ أَنْ تَأَخَّرا إسْلامُ راوٍ نَسْخُهُ ما غَبَرَا[٢]
إلَّا إذا صَرَّحَ بالسَّماعِ فقد يُرَىٰ مُنْقَطِعًا لِداعِي[٣]
إرْسالِهِ فلا يَبِينُ الزَّمَنُ وهْوَ المُرادُ ههنا فَلِيُمْعَنُ
وإنْ يَكُنْ مَعْ قِصَّةٍ قد أوْرَدَهْ كالمَسْحِ عند البَجَلِيِّ[٤] اعْتَمِدَهْ

(١) مجمل الأبيات: أن مختلف الحديث والمضطرب يشتركان في وجود تعارض ظاهر بين حديثين، فإن أمكن الجمع سمي مختلف الحديث، وإن لم يمكن بقي مضطربا بعد تعذر الترجيح ومعرفة التاريخ، وأما مشكل الحديث وغريب الحديث فيشتركان في وجود غموض في دلالة كل وأن ذلك الغموض ليس ناشئا من ظاهر حديث آخر، وإنما هو لخفاء مراد الشارع، أو لمخالفة ظاهره العقل أو عموم آيةٍ أو نحوه، ويختلف المشكل عن غريب الحديث بكون غريب الحديث متعلقا بالألفاظ المفردة، والمشكل متعلقٌ بالدلالة من جميع الألفاظ، والله أعلم.

(٢) أي لا عبرة بتأخر إسلام الصحابي في نسخ حديث متقدم الإسلام، إلا بقرائن تدل علىٰ النسخ.

(٣) أي: لأن الصحابي المتأخر إسلامه قد يكون سمع الحديث من متقدم، فيسنده إلىٰ النبي ﷺ.

(٤) أعني: جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، في قصة المسح علىٰ الخفين، وفي بعض حديثه: (ما أسلمت إلا بعد المائدة).

أبواب الضعيف

ذكر أسباب ردِّ الحديث

والـرَّدُّ لـلـطَّـعْـنِ بِـراوٍ أو سَـقَـطْ ... بَـعْـضُ الـرُّواةِ فـيـهِـمـا الـرَّدُّ فـقـطْ
والـطَّـعْـنُ إمَّـا بـدِيـانَـةٍ بَـدا ... فـي ظـاهِـرٍ أَوْ بـاطِـنٍ قـد عُـقِـدا

ذكرُ الفَرْقِ بينَ المُنْقَطِعِ والمَقْطوعِ

في مَبْحَثِ الإسْنادِ يأتي المُنْقَطِعْ ... فـقـطْ وفـي الـمُـتـونِ مَـقْـطـوعٌ تَـبِـعْ
وبـعـضـهـم مِـثْـلُ ابـنِ عـبـدِ الـبَـرِّ ... سَـوَّىٰ عـلـىٰ الـمَـجـازِ فـي ذا الأمْـرِ[١]

فصلٌ

والسَّقْطُ بالتَّجْويزِ[٢] ليسَ يُحْصَرُ ... في مُـرْسَـلٍ مـثـالُـهُ مُـسْـتَـحْـضَـرُ

ذكر الثَّلاثَةِ الأمور التي لا يُترك بها الراوي وهي له مَنْقَصةٌ

واذكـر ثـلاثًـا لـلـرُّواة مَـنْـقَـصَـهْ ... فَـعَـدَمُ انْـتِـقـائِـهِـمْ لـلـمَـشْـيَـخَـهْ[٣]
تَـدْلـيـسُـهُـمْ وذا الأشَـدُّ حـالا ... تَـجْـويـدُهُ[٤] أَسْـوَؤهـا اسْـتِـفـالا
والـثـالـثُ الإرسـالُ لِـلْأَخْـبـارِ ... فـهْـيَ ثـلاثٌ مـا لـهـا مِـنْ جـارِ

---

(١) أي: جعل المنقطع، والمقطوع سواءً، تجوُّزً في اللفظ.
(٢) أي بالتجويز العقلي لا حصر له، فقد يكون الساقط واحدًا، وقد يكون عشرة أو مئة، أو غير ذلك بالتجويز العقلي.
(٣) عدم انتقاء الراوي للشيوخ، بل يروي عن كل أحدٍ ثقةٍ أو غيره.
(٤) أي تدليس التسوية.

فصلٌ فيما يستدلُّ به على ضَعفِ المراسيلِ برواية التابعين بعضهم عن بعض، وأقصى ما وجد من ذلك سِتَّةٌ ولا مُنْتَهى له بالتَّجْويزِ العَقْلي

ومِنْ عَجيبٍ ما بِهِ تُدُووِلا ... في التّابِعينَ خَبَرًا تُنوقِلا
فَما رَوىٰ ابنُ مَهْدِيٍ[١] عن زائدهْ ... عن شيخِهِ المَنصورِ خُذْهُ فائِدَهْ
ثُمَّ هِلالُ بْنُ يِسافٍ يَرْوي ... عن الرَّبيعِ بْنِ خُثَيْمٍ يَحْوي
عن عمرٍو[٢] مَيْمونٍ رواه ابنُ أَبي ... لَيْلَىٰ عنَ انْصارِيَّةٍ[٣] ثُمَّ أَبِي
أَيُّوبَ عن نَبِيِّنا يقولُ ... وذا الحَديثُ حَسَنٌ مَنْقولُ
«أيَعجَزُ الواحد في الليالي ... أنْ يَقْرَأ الثُّلُثَ بالتَّوالي»
فذا الحديثُ قَدْ رواه سِتَّةُ ... من الرُّواةِ التَّابِعونَ الخِيرَةُ
فَتِسْعَةٌ بينَ الإمام أَحْمَدا ... عن النَّبِيِّ الهاشِمِيِّ قَدْ غَدَا
ولِلْخَطيبِ فيهِ جُزْءٌ مُسْتَقِلْ ... فابْذُلْ لهُ الصَّفْراءَ والمالَ اسْتَقِلْ

فصلٌ؛ ما جاء في المُرْسَلِ من الخِلاف

ومَذْهَبُ الأَصْحابِ[٤] والأَحْنافِ ... يَعْتَدُّ بالمُرْسَلِ مَعْ خِلافِ
رازِيِّهِمْ كما لنا أبو الوليد[٥] ... إذْ نَقَلوا اتِّفاقَهُمْ علىٰ السَّديدْ
أنَّ الذي يُرْسِلُ عن غيرِ الثِّقَهْ ... مُطَّرَحٌ أَخْبارُهُ مُفَرَّقَهْ[٦]

---

(١) هكذا، بدالٍ مكسورةٍ بعدها ياءٌ مخفَّفَةٌ مع كسرتين، وذلك للوزن، وإنما أعني: عبد الرحمن بن مهدي، الإمام الحافظ.
(٢) هكذا بإضافة عمرو إلىٰ ميمونٍ، إضافة الولد للوالد، مراعاةً للوزن.
(٣) بإسقاط همزة (أنصارية)، ونقل حركتها إلىٰ الساكن قبلها وهو النون في: (عن).
(٤) المالكية.
(٥) سليمان بن خلف الباجي، الإمام المالكي المشهور، مات سنة ٤٧٤هـ.
(٦) أي: نقل عن المذكورَيْنِ أن الشرط في قبول المرسل؛ كون راويه ممن لا يروي إلا عن ثقة.

وَمُرْسَلُ الأَصْحابِ[١] مُطْلَقًا قُبِلْ ... وبعْضُهُمْ عن كَرَضيعٍ لم يُحِلْ
والأسْفَرائِينِي الجَميعَ رَدَّا ... والباقِلانِيُّ[٢] بِهِ قَدْ شَدَّا[٣]
وذاكَ مَرْدودٌ وجا للشافِعي ... قبولُ ذي تَعَدُّدٍ بالتَّابِعِ
أو شاهِدٍ وما عن ابنِ حَزْنٍ[٤] ... فعنده عن بعْضِهِمْ يسْتَثْني
وما بِهِ يُفْتي إمامٌ ذا اجْتُبِي ... أو كان قَوْلًا ثابتًا عن صاحِبِ
وجاءَ عن أحْمَدَ خُلْفُ القَوْلِ ... بالمَذْهَبَيْنِ فالصَّحيحَ أَوْلِ
عن جُلِّ أصحاب الحديث الرَّدُّ ... إلّا لِصاحِبٍ فذا مُعْتَدُّ
فَمُسْلِمٌ بِهِ الصَّحيحَ صَدَّرا ... كذا ابن حِبَّانَ لِذا قد حَرَّرا
وليس فيما صَنَّفوه المُعْتَمَدْ ... للاصْطِلاحِ فالحُدودُ لَمْ تُحَدْ[٥]

فصلٌ في أسباب الإرسال

أَسْبابُ إرْسالِ الحَدِيثِ رُبَّما ... نِسْيانُ راوٍ والحَديثَ عَلِما
وكونُهُ حَدَّثَ لِلْمُذاكَرَه ... أَوْ حالِ فَتْواهُ بِهِ مُسايَرَهْ
أو كان مِنْ تَضْعيفِه للرَّاوي ... وذاكَ أَمْرٌ يَقْتَضِي المَساوِي
فَإِنْ يَكُنْ تَضْعيفُهُ إجْماعا ... فَفِعْلُهُ مُحَرَّمٌ تِباعا
وعَكْسُهُ بالعَكْسِ[٦] والغَيْرُ يُرىٰ ... مُحْتَمِلًا لِذَيْنِ حُكْمُهُ انْجَرىٰ[٧]

---

(١) أعني: مرسل الصحابة.

(٢) بتخفيف لام الباقِلَّاني.

(٣) رأي أبو إسحاق الاسفرائيني، والباقلَّاني، عدم الاحتجاج بالمرسل مطلقًا.

(٤) أعني سعيد بن المسيب بن حزن.

(٥) أعني أن الكتب المصنَّفة في المراسيل، غير مقيدة بما عرف اصطلاحًا عند المحدثين في حَدِّ المرسل، بل هي باصطلاح الأصوليين أشبه.

(٦) أي: الراوي الذي اتفق علىٰ توثيقه، لا يعاب من أرسل عنه في الجملة.

(٧) أي: الذي اختلف في توثيقه وتضعيفه، فقد يعاب به من أرسل عنه، لأن فيه نوع غِشٍّ، =

فصلٌ في طبقاتِ المراسيلِ

مراتِبُ المُرْسَلِ سِتَّةٌ أَتَتْ ... مُرْسَلُ مَنْ صُحْبَتُهُ قد ثَبَتَتْ
فَمُرْسَلُ الصِّغارِ فالمُخَضْرَمِ ... فالمُتْقِنِينَ كَسَعيدٍ[١] اعْلَمِ
فذي التَّحَرِّي مِنْهُمُ كعامِرِ[٢] ... فَذي الضِّعافِ كَعطاءٍ[٣] حاذِرِ

فصلٌ في الفرق بين المُرْسل الذي سبق والمُرْسل الخَفِيّ

والفرقُ بينَ المُرْسَلَيْنِ أَنَّما ... خَفِيَ لَيسَ ظاهِرًا فَيُعْلَما
إلّا لِحاذِقٍ وأَنَّ المُرْسَلا ... يَخْتَصُّ بالتَّابِعِ رَفْعًا نَقَلا

فصلٌ في التَّدْليس وسبب تسميتِه

خَفاء شَيْءٍ مع ريْبِ الظُّلَمِ ... في سَحَرٍ ونحوهِ مُنْبَهِمُ
مُدَلَّسًا يُدْعىٰ كعيب السِّلْعَةِ ... وفِعْل هذا بالحديثِ فانْعَتِ
دومًا بتَدليسٍ وفي الإسنادِ ... يكونُ بالإسقاطِ مع إيرادِ
ما يوهم الناظرَ أنْ لا عَيْبَا ... أو دُونَ إسقاطٍ ولكنْ ضَرْبا[٤]

فصلٌ؛ اللُّقِيُّ شَرْطٌ في التَّدْليسِ

واشْتَرَطَ اللُّقِيَّ في التَّدْليسِ ... محمدُ ابن الشَّافِعي إدْريسِ
كذلكَ البَزَّارُ[٥] والخَطيبُ في ... مَعْنىٰ الكَلامِ في الكِفايَةِ[٦] يَفِي

= وقد لا يعاب إذا كان الراوي ثقةً عند المرسِل.

(١) سعيد بن المسيب.

(٢) عامر بن شَراحيل الشعبي.

(٣) عطاء بن أبي رباح المكِّي.

(٤) أي: يوهم أنه ضرب في الأرض ولقي الشيوخ، وليس كذلك.

(٥) أبو بكر البزَّار، صاحب المسند.

(٦) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية.

واعْـتَـمَـدَ الـحـافِـظُ ذا ويُـعْـلَـمُ ... لُـقِـيُّـهُ مُـصَـرَّحًـا أو يُـجْـزَمُ
بـهِ ولـيـس كـافـيًـا أنْ يَـجْـزِمـوا ... مَـجـيـئُـهُ مَـزيـدً اذْ[1] قـد يَـهِـمُ
وقـد يـكـونُ مِـنْ مَـزيـدِ الـسَّـنَـدِ ... مُـتَّـصِـلًا فـاعْـنَ بـهِ واتَّـئِـدِ
وشَـرْطُ ذا الـمَـزيـدِ أنْ يَـتَّـصِـلا ... إسـنـادُهُ مِـن نـاقِـصٍ مُـعَـدَّلا[2]

فصلٌ؛ الفَرقُ بين التدْلِيسِ والإرسالِ الخَفِيِّ

وبـيـنَـهُ وبـيـنَ مُـرْسَـلٍ خَـفـي ... نـوعُ تـبـايُـنٍ لـمـا هـنـا يَـفـي
فَـمُـرْسِـلٌ بـشـيـخـه لـم يـلْـتَـقـي ... وهْـوَ لـهُ مُـعـاصِـرٌ فَـفَـرِّقِ
وحُـجَّـةُ الـتَّـفْـريـقِ إذْ قـد جُـعِـلا ... روايَـةُ الـمُـخَـضْـرَمِـيـنَ مُـرْسَـلا
صُـنِّـفَ فـيـهِ جـامـع الـتَّـحـصـيـلِ ... لـلـحـافِـظِ الـعَـلائِـي[3] الـجَـلـيـلِ

ذكر مَنْ شَدَّدَ النَّكيرَ في التَّدليسِ

وشَـدَّدَ الـنَّـكـيـرَ فـي الـتَّـدْلـيـسِ ... شُـعْـبَـةُ والـقـطَّـانُ[4] فـي الـدَّريـسِ[5]
كـذا وكـيـعٌ والإمـام يـحـيـىٰ ... ابـنُ مَـعـيـنٍ وكـذاك يُـرْوىٰ
عـن الإمـام الـسَّـمَـعـانِـيِّ[6] وَرَدْ ... حَـديـثَـهُ عـبـدُ الـوَهـاب[7] مـا اعْـتَـمَـدْ

---

(١) بإسقاط الهمزة، وإقامة التنوين مقامها.

(٢) أي: شرط صحة المزيد في متصل الأسانيد؛ أن يكون الإسناد الذي فيه نقص متصلًا، ويعرف ذلك بالصيغ الصريحة في موضع النقص.

(٣) بكسر ياء النسبة وتخفيفها.

(٤) يحيىٰ بن سعيد القطان.

(٥) أي: في الزمن الدريس، الخالي.

(٦) بفتح الميم، وتشديد ياء النسبة المكسورة، وهو أبو المظفر فخر الدين عبد الرحيم بن عبد الكريم بن محمد السمعاني، صاحب «القواطع» مات سنة ٦١٨هـ.

(٧) القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي، ت٤٢٢هـ.

وأَطْلَقَ الرَّدَّ لهُ وزَعَما ... تَأْصيلَهُ عن مالكٍ فَوَهِما[١]
بَلِ الصَّوابُ رَدُّ ما لم يَسْتَبِنْ ... كَمَنْ يُعَنْعِنْ موهِمًا غَيْرَ أَمِنْ
في غير ذا اقْبَلْ ما أتاكَ مِنْ خَبَرْ ... ما لَمْ يُجَوَّدْ مُسْنَدًا[٢] فذاك ذَرْ
وهُمْ طِباقٌ سَبْعَةٌ مُفَصَّلَهْ ... لدىٰ كتاب ذي الرُّسوخِ مُحْصَلَهْ[٣]

فصلٌ في أسباب الطَّعْنِ في الراوي

واعْلَمْ بِأَنَّ الطَّعْنَ ذو أسبابِ ... في عَشْرَةٍ عُدَّتْ فلا تُحابِ
الكِذْبُ فالظَّنُّ بهِ فالغَلَطُ ... فَغَفْلَةٌ فِسْقٌ فَوَهْمٌ يَخْلِطُ[٤]
مخالِفُ المَجْهولُ[٥] ثمَّ المُبْتَدِعْ ... فَسوءُ حِفْظٍ للرُّواةِ مُتَّبِعْ
واتَّهَموا مَنْ قَدْ رَوىٰ مُسْتَنْكَرا ... مُنْفَرِدًا مُخالِفًا مُقَرَّرا
وبالذي يَكْذِبُ في النَّاسِ وإنْ ... لَمْ يَأْثُروا في مُسْنَدٍ ما قَدْ يَمِنْ[٦]

فصلٌ في حقيقة المُبْتَدِعْ من الرواة

وإنْ يكنْ مُعْتَقِدً أو عامِلا ... مُسْتَحْدَثًا خِلافَ ما قَدْ عَمِلا

---

(١) قال القاضي عبد الوهاب: (التدليس جرح، وإن من ثبت أنه كان يدلس لا يقبل حديثه مطلقا، قال: وهو الظاهر من أصول مالك). ينظر النكت لابن حجر (ص٢٣٤).

(٢) أي: لم يستعمل فيه تدليس التسوية.

(٣) أعني طبقات المدلسين، كما في «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» والمعْنِيُّ بذي الرسوخ في النظم؛ هو الحافظ ابن حجر مؤلف الكتاب.

(٤) أي: الوهم الذي يخلط علىٰ الراوي حديثه.

(٥) أي: المخالفة، ثم الجهالة.

(٦) هذان البيتان في النظم بيان لقولهم: متهم بالكذب، أي: يكون الاتهام بأحد أمرين: الأول؛ تفرد الراوي الذي لا يحتمل تفرده في السند برواية ما يستنكر جدا، فإذا نظروا في السند، لم يجدوا من يتهمونه به غيره، والثاني؛ أن يعرف الراوي بالكذب في حديثه مع الناس، ولم يؤثر أنه وضع علىٰ رسول الله ﷺ.

بـه الـنَّـبِـي وصَـحْـبُـهُ مُـؤَوِّلا ... مِـنْ شُـبْـهَـةٍ فَـبِـدْعَـة بـهِ انْـجَـلا
مَنْ كُفِّرَ ببدْعَتِهِ ولم تقبل روايته ... مَـنْ أنْـكَـرَ الأمـر الـذي تـواتَـرا
وعِـلْـمُـهُ ضَـرورَةٌ فَـكُـفِّـرا ... في راجِحٍ وقيلَ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ
حِلَّ الفِرىٰ[١] لِنُصْرَةِ العَقْدِ اعْتَمِدْ ... الراجِحُ في قبول رواية المبتَدِعْ
وخَيْرُ ما يُقالُ في المُبْتَدِعِ ... قَبولُ ما ليس مَحَلَّ البِدَعِ[٢]
وبعْضُهُمْ أَطْلَقَ في قَبولِ مَنْ ... لـيس بِداعٍ فَهْوَ فيهِ مُؤْتَمَنْ
والجَوْزَجانِيُّ[٣] بما قد سَبَقا ... تَفْصِيلُهُ هو الذي قدِ اصْطَفىٰ[٤]
والحافِظُ ابنُ حَجَرٍ فاعْنَ بِهِ ... فَكَمْ أبانَ فيهِ مِنْ مُشْتَبِهِ

فصلٌ في سَيِّئ الحفظِ

ومَنْ يكونُ كِفِّتا القَبولِ ... والرَّدِّ سِيَّانِ بلا تَعْويلِ
فَسَيِّئُ الحِفْظِ يُرَقَّىٰ طَوْرا ... وتارَةً يوقَفُ حَتَّىٰ يُدْرىٰ

فصلٌ فيما يعتَضِدُ مِنْ أنواع الضعيف بغيره

والمُرْسَلُ المُدَلَّسُ المَسْتورُ[٥] ... ومَنْ بِسوءِ حِفْظِهِ مَجْبورُ
إذا أتىٰ مَنْ فَوْقَهُ أو ضارَعَهْ[٦] ... لا دونَهُ[٧] مِنْ طُرُقٍ مُتابَعَهْ

---

(١) جمع فِرْيَةٍ، أي: الكذب.
(٢) أي: قبول ما لا يؤيِّدُ بدعته من الحديث.
(٣) هو إبراهيم بن يعقوب الجوزَجاني الحافظ الناقد، ت٢٥٩هـ.
(٤) أي: إذا روىٰ ما لا يقوي بدعته.
(٥) أي: والمستور الحال من الرواة.
(٦) أي: ماثله.
(٧) أي: لا يكون عاضدا له من دونه من الرواة في الضعف.

فرعٌ فيمَنْ أنْكَرَ الاحْتِجاجَ بالحَسَنِ لغيره أو تَوَقَّفَ في إطْلاقِ الحُسْنِ عليه!

والعَدَوِي في اللَّقْطِ[١] قالَ لا حَسَنْ ... حَقِيقَةً إلَّا لذاتٍ لا الحَسَنْ

بِجَمْعِهِ إذْ فيهِ خُلْفُ العُلَما ... في الاحْتِجاجِ فَهوَ ليس مُحْكَما[٢]

رُدَّ عليهِ ذا الكَلامُ أجْمَعُهْ ... فَهْوَ شُذوذٌ غيرُ مُرْضٍ أَبْتَعُهْ

(١) أعني: كتاب «لقط الدرر» لعبد الله بن حسين العَدَوي المالكي، وهو حاشية علىٰ متن النزهة، قيل إنه فرغ منه سنة ١٣٠٩هـ.

(٢) أي: أنكر كون الحسن لغيره حسنًا.

باب الموضوع

ذكر طرق كَشْفِ الموضوعِ مِنَ الأخبارِ

ويُـعْـرَفُ الـمـوْضـوعُ بـالإقْـرارِ ... مِـنْ واضِـعٍ أو حـالِ ذي الإقْـرارِ
أو حـالِ مَـرْوِيٍّ لـهُ مُـعـارِضِ ... صَحِيحَ نَقْلٍ أو صَريحَ عارِضِ[(١)]
وابـنُ دَقـيـقٍ إذْ يَـرىٰ الإقْـرارَا ... مُـحْـتَـمِـلًا تَـكْـذيـبُـهُ مِرارا[(٢)]
لَـمْ يَـعْـنِ أَنَّ ذاك لـيـسَ يُـعْـمَـلُ ... بـهِ فـبـالـظَّـنِّ الأُمـورُ تُـقْـبَـلُ
فَـنَـفْـيُ قَـطْـعٍ لـيـسَ نَـفْـيَ الـحُـكْـمِ ... إذَ أَعْـمَـلـوا إقْـرارَهُـمْ فـي الـرَّجْـمِ[(٣)]

فصلٌ في أَسْباب الوضْع

والـوَضْـعُ إمَّـا لانْـحِـلالِ الـدِّيـنِ ... أو جَـهْـلٍ أو حَـمِـيَّـةٍ مَـشـيـنِ
أو قَـصَـدَ الـشُّـهْـرَةَ بـالإغْـرابِ ... أَوِ اتِّـبـاعٍ لِـهَـوىٰ الأحْـبـابِ

ذِكْرُ بَعْضِ كبار الوَضَّاعِين

والـواضِـعـونَ لـلـحَـديـثِ اسْـتَـمِـعِ ... أشْـهَـرُهُـمْ بـالـوَضْـعِ فـي ذي الأرْبَـعِ

---

(١) أعني بالعارض هنا؛ الفهم والعقل.

(٢) أي: يحتمل أن يكون المقرُّ بالكذب كذابًا في الإقرار نفسه، فكأن الكذب تكرر منه بكذبه علىٰ رسول الله ﷺ، وكذبه في الإقرار بالكذب، وذلك لأن بعض الوضاعين كانوا يذكرون أعدادًا هائلةً من الأحاديث، أنهم وضعوها، وهم كاذبون في ادعاء ذلك العدد، وإنما يحملهم علىٰ ذلك التشكيك في الحديث كله!.

(٣) أي: قُبِلَ إقرار الزاني المحصن في نفسه، مع أنه يحتمل عدم صدقه حقيقة، أو حكمًا، وهذا قد يفارق ما ههنا في بعض أحواله، وإن كان في الجملة مما يشتبه به، والله أعلم.

ففي «السَّلامِ[١]» الواقِدِي وابْنُ أَبِي ... يَحْيَىٰ المَدينِي[٢] وكذا ذو الخَشَبِ[٣]
مـحَـمَّـدُ الـمَـصْـلـوب بـالـشَّـام وَزِدْ ... مُـقـاتِـلًا بِـخُـرَسـانَ يَـنْـفَـرِدْ
كـذاك قـال الـنَّـسَـئِـي[٤] وخَـيْـرُهُـمْ ... مُـقـاتِـلٌ[٥] والـواقـدي[٦] وشَـرُّهُـمْ
ذو الـصَّـلْـبِ ثُـمَّ قـد يُـزادُ الـكَـلـبِـي ... كـذا ابـنَـهُ[٧] لـم يَـأْمَـنوا في الـقَـلْـبِ[٨]

فصل في حكم وضْعِ الأَخْبارِ

وأَجْـمَـعـوا بِـأَنَّـهُ مُـحَـرَّمُ ... كـبـيـرَةٌ مِـنَ الـحَـرامِ أَعْـظَـمُ
والـذَّهَـبِـي كـذا الـجُـوَيْـنِـي[٩] كَـفَّـرا ... ذا العَمْدِ فيه ذاكَ كَيْما يُحْذَرا يُحْذَرَا[١٠]
والـطَّـبَـرانِـيُّ لـهُ جُـزْءٌ كَـبـيـرْ ... في «مَنْ كَذَبْ» فَنَحْنُ مِنْه نَسْتَجيرْ[١١]

---

(١) أي: مدينة السلام، وهي بغداد.
(٢) أعني: إبراهيم بن أبي يحيىٰ المدني، وكان كذابا قدريًا رافضيًا.
(٣) إيماءً إلىٰ الخشبة التي صُلِبَ عليها.
(٤) الإمام أبو عبد الرحمن النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ، صاحب السنن.
(٥) هو مقاتل بن سليمان، صاحب خراسان.
(٦) أي: هما أحسن حالا من المصلوب، وابن أبي يحيىٰ، لأن الأول متهم بالزندقة، واشتهر بالوضع، والأخير، اجتمع فيه مع كذبه ألوان من عظائم البدع، وفي كلٍّ شَرٌّ.
(٧) أعني: محمد بن السائب الكلبي، وابنه هشام، كلاهما ممن كُذِّب، والابن أسوأ حالًا من الوالد.
(٨) أي في قلب الأخبار، والإحداث فيها، بل واختلاقها.
(٩) هو عبد الله بن يوسف، أبو محمد الجُوَيْني -والد إمام الحرمين أبي المعالي- الإمام الفقيه الأصولي الشافعي، مات سنة ٤٣٤هـ.
(١٠) إطلاق تكفير المتَعَمِّد؛ حكاه ابن حجر عن الجويني، أما الذهبي، فقال: (هو كُفْرٌ مَحْضٌ)، وقيد ذلك بمن كذب في تحريم الحلال، أو تحليل الحرام، ينظر الكبيرة الرابع عشرة في كتابه «الكبائر» ص٧٠ فربما أراد أن الفعل كُفْرٌ ولا يقتضي خروج فاعله من المِلَّة، كما هو معلوم في نظائره.
(١١) أي: نستجير من الكذب في الحديث، وليس المراد الاستجارة من الجُزْءِ المذكور.

أَبْوابٌ علل الحديث والوَهَم والجهالَةِ

ذِكْرُ أَنْواعِ الوَهَمِ في الرِّوايَةِ

والـوَهْـمُ إمَّـا مُـرْسَـلٌ قـدْ وُصِـلا ... أو عَـكْـسُـهُ أو خَـلْـطُ ذا بِـذا وِلَا[١]
وذاكَ مِـنْ مَـبـاحِـثِ الـعِـلَّـةِ جـا ... واسْـبُـرْ طَـريـقًـا وَتَـتَـبَّـعْ مـولِـجـا
واعْـرِفْ مَـراتِـبَ الـرُّواةِ والْـتَـمِـسْ ... غَـوامِضَ السَّقْطِ وقارِنْ وافْتَرِسْ[٢]

فصل؛ فيمَ يَكونُ الوهَمُ؟

والوَهْمُ في الحِفْظِ وفي القَوْلِ أَتىٰ ... وفـي كِـتـابَـةٍ الـحـديـث ثَـبَـتـا
كـذلـك الـمِـزِّيُّ قَـسَّـمَ الـوَهَـمْ ... في «تُحْفَةِ الأَشْرافِ» يا أُلِي النَّهَمْ

المُخالَفَةُ

يُـخـالِـفُ الـرَّاوِي إذا مـا غَـيَّـرَا ... سِياقًا اوْ بالزَّيْدِ[٣] والحَذْفِ يُرَىٰ

فصل في الجهالةِ وأنواعها

والـجَـهْـلُ بـالـعَـيْـنِ لِـمَـنْ يَـنْـفَـرِدُ ... عـنـه مِـنَ الـرُّواةِ راوٍ واحِـدُ
فـإنْ يُـوَثِّـقْـهُ فَـلَـيْـسَ يـقـبـلُ ... إلَّا لِـنـاقِـدٍ بَـصـيـرٍ اعْـمَـلـوا[٤]

---

(١) أي: خلط المرسل بالموصول، وهذا قد يدخل في أنواع مدرج الإسناد.
(٢) هذه الأمور المذكورة هنا؛ أهم طرق النقد، ومعرفة العلل.
(٣) تكون المخالفة بتغيير السياق، أو بالزيادة، أو بالحذف، وكل ما ذكر من أنواع المخالفة، راجعة عند النظر إلىٰ هذه الثلاثة.
(٤) هو أَعْمَلوا، بالفتح، وإنما صُيِّرَتْ الهمزةُ وصْلًا للوزن، فتفتح نون التنوين قبله اشارة =

أوْ غـيـرِ راويـهِ فـإنْ تَـعَـدَّدا ... رواتـه ولـم يُـوَثَّـقْ أبَـدَا
فـذلـك الـمَـسْـتـورُ حـالًا وقَـبِـلْ ... بـعْـضُـهُـمُ حَـديـثَـهُ إذْ يَـحْـتَـمِـلْ
ولا تَـقُـلْ بـالـردِّ فـيـهـا مُـطْـلَـقًـا ... وقِـفْ إلـىٰ اسْـتِـبـانَـةٍ هُـوَ الـتُّـقـىٰ
كـابْـنِ الـصَّـلاحِ رَأْيُـهُ فـيـمَـنْ جُـرِحْ ... ولَـمْ يُـفَـسَّـرْ وَجْـهُ مـا بِـهِ قُـدِحْ
فـذا كـهـذا وابـنُ حِـبَّـانَ يَـرىٰ ... تَـسـاهُـلًا وفـي الـثِّـقـاتِ صَـيَّـرا[1]
طـائـفَـةً مِـن الأسـامـي مـالَـهُـمْ ... تَـعْـدِيـلٌ اوْ جَـرْحٌ فـحـاذِرْ أمْـرَهُـمْ

فـصـلٌ: في أسْباب جَهالَةِ الرَّاوِي

ويُـجْـهَـلُ الـرّاوي بِـكَـثْـرَةِ الـسُّـمـا ... أو كَـثْـرَةِ الـنُّـعـوتِ فـيـهِ والـكُـنـىٰ
وبَـعْـضُـهُـمْ لِـقِـلَّـةِ الـحَـديـثِ لا ... يَـمِـيـزُهُ إلّا الـكِـبـارُ الـفُـضَـلا

حُـكْـمُ تَوْثِيقِ المَجْهولِ

والأَرْجَـحُ الـوَقْـفُ عـنِ الـذي انـبَـهَـمْ ... ولـوْ مَـعَ الـتَّـوْثـيـق إذْ فـيـه تُـهَـمْ
فـقـد يُـرىٰ تَـوْثـيـقُـهُ مَـرْدودا ... فَـإنْ جَـلا فـانْـظُـرْ لِـمـا أُرِيـدَا

= إلىٰ حركة الهمزة الساقطة.

(١) أي: يرىٰ ابن حبان التساهل في المستور ويذكرهم في ثقاته.

باب المدرج

ذكْرُ أحْوالِ مُدْرَج الإسنادِ

ومُـدْرَجُ الإسْـنـادِ ذو أَحْـوالِ ... مُـجْـمَـلَـةٌ فـي هـذهِ الأمْـثـالِ
كـأَنْ يَـزيـدَ طَـرَفًـا مِـنْ مَـتْـنِ ... إسْـنـادُهُ مُـخْـتَـلِـفٌ فـي مَـتْـنِ
أو كـان مَـتْـنًـا واحِـدًا ومـا اكْـتَـمَـلْ ... لَـدَيْـهِ فـي إسْـنـادِهِ فـيـمـا احْـتَـمَـلْ
بـل عِـنْـدَهُ الـطَّـرَفُ فـي إسْـنـادِ ... فَـيُـكْـمِـلُ الـكُـلَّ عـلـىٰ إسْـنـادِ
أو يَـحْـمِـلُ الأوجُـهَ طُـرًّا فـي طَـريـقْ ... فـي مَـتْـنٍ اوْ مَـتْـنَـيْـنِ وهْـوَ لا يَـلـيـقْ
أَوْ حَـمَـلَ الـعـارِضَ مِـنْ كـلامِ ... فـي سَـنَـدٍ سـيـقَ لِـمَـتْـنٍ سـامِـي
كَـ «مَـن كَـثُـرْ صـلاتُـهُ فـي الـلـيـلِ» ... لـيـس صَـحـيـحًـا عـنـه كُـنْ ذا مَـيْـلِ

فصل: مُدْرَجُ المَتْنِ

وقـد يـكـونُ مُـدْرَجًـا أَوَّلُـهُ ... «كـأَسْـبِـغـوا[1]» أَوْ وَسْـطَـهُ أَوَّلَـهُ
كـلَـفْـظِ «والـتَّـحَـنُّـثَ[2]» اوْ آخِـرُهُ ... وهْـوَ كَـثِـيـرٌ لا يُـرىٰ حـاصِـرُهُ

أسباب الإدْراج

وسَـبَـبُ الإدْراجِ لـلـتَّـفْـسـيـرِ ... أوْ ذَكَـر حُـكْـمِ الـشَّـيْءِ لـلـتَّـحْـذيـرِ

---

(١) أعني حديث أبي هريرة المشهور: (أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار)، فإن الإمر بالإسباغ من كلام أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أعني قول الزهري في حديث عائشة في بدْءِ الوحي: (كان النبي ﷺ يتحنَّثُ الليالي ذوات العدد - والتحنُّثُ التَّعَبُّدُ..) فإن لفظ: (والتحنث) من كلام الزهري لا عائشة رضي الله عنها.

أَوِ اعْـتِـراضٍ أوْ قِـيـاسٍ حَـسُـنـا وكـلُّ ذا فـي الـمَـتْـنِ يـا مَـنِ اعْـتَـنـىٰ

كيف يعرف المُدْرَجُ؟

ويُـعْـرَفُ الـمُـدْرَجُ فـي الـمَـتْـنِ بـأَنْ يـكـون مَـعْـنـاهُ مُـحـالًا فـي الـسُّـنَـنْ
أو يَـفْـصِـلَ الـرّاوي لـهُ أو يَـرِدا مُـفَـصَّـلًا فـي طُـرُقٍ مُـنْـفَـرِدا
أَوْ أَنْ يَـنَـصَّ عـالِـمٌ خَـبـيـرُ بـذاك مَـنْ بِـعِـلْـمِـهِ بَـصـيـرُ

فصلٌ في حكم تَعَمُّدِ الإدراج

وأَسْـقَـطـوا عَـدالَـةَ الـعـامِـدِ لَـهْ وكَـذَّبـوهُ مُـطْـلَـقًـا إنْ فَـعَـلَـهْ
مـا لـمْ يَـكُـنْ لِـغـايَـةٍ مُـسْـتَـحْـسَـنَـهْ[1] كَـلَـفْـظَـةٍ غـريـبَـةٍ مُـبَـيَّـنَـهْ

(١) كالاختبار.

باب في الألفاظ والدلالات

ذكر الفرق بين التصْحِيفِ والتَّحْرِيفِ

مُـصَـحَّـفٌ فـي الـحَـرْفِ والـنَّـقْـطِ بَـدا ... مُـحَـرَّفٌ فـي الـشَّـكْـلِ والـمَـعْـنىٰ غـدا

فـصـلٌ في الرواية بالمعنى

والـحُـكْـمُ فـي رِوايَـةِ الـمَـعْـنىٰ الـجَـوازْ ... عـلىٰ الـذي يُـخْـتـارُ عـنـد الاعْـتِـوازْ[١]

وقـيـل لا عَـنْ مـالـكٍ قـد نُـقِـلا ... كـذا ابـنِ سـيـريـنَ الإمـامِ احْـتُـمِـلا[٢]

والـيَـحْـصَـبِـي[٣] إلـيْـهِ مـالَ فَـنَـهَـىٰ ... سَـدًّا لِـبـابٍ مـالَـهُ مِـنْ مُـنْـتَـهَـىٰ

قـال الـسَّـخـاوي كَـرَبَ الإجْـمـاعُ أَنْ ... يَـحْـصُـلَ فـي جَـوازِهِ مِـنْ مُـؤْتَـمَـنْ

والـعَـدَوِي يـقـولُ فـي «لَـقْـطِ الـدُّرَرْ» ... فَـلْـيُـحْـمَـلِ الـجَـوازُ فـيـهِ لـلـضَّـرَرْ

حـتَّـىٰ يـكـونَ جـامِـعَ الـقَـوْلَـيْـنِ ... مُـوَفِّـقًـا لِـذَيْـنِـكَ الـرَّأْيَـيْـنِ

وقـال يَـحْـيـىٰ الـنَّـوَوِي إذا رَوىٰ ... مَـعْـنىٰ الـحَـديثِ فَـلْـيَـقُـلْ بـما هَـوَىٰ[٤]

كـشِـبْـهِـهِ أَوْ نَـحْـوِهِ أو مِـثْـلِ ذا ... قَـريـبًـا أو أَدْنـىٰ قَـلـيـلًا حُـبِّـذا

فـصـلٌ في غريب الحَديثِ ومصادِرِهِ

والـهَـرَوِيُّ[٥] فـي الـغـريـبِ صَـنَّـفـا ... ولـم يُـرَتِّـبْـهُ قَـدِيـمًـا فَـوَفـىٰ

---

(١) أي: لمن أَعْوَزَهُ اللفظ، وأعجزه، لما تقتضيه مصلحة التبليغ.

(٢) أي: وقيل: لا يجوز الرواية بالمعنىٰ، كما روي عن مالك، وابن سيرن.

(٣) القاضي عياض بن موسىٰ اليَحْصَبي.

(٤) أي: بما شاء من الألفاظ التالية.

(٥) أعني أبا عبيد القاسم بن سَلَّام الجُمَحِي الهَرَوِي، مات سنة ٢٢٤هـ.

إبـنُ قُـدامَـةَ الإمـامُ الـحَـنْـبَـلِـي[١] رَتَّـبَـهُ عـلـىٰ حُـروفِ الـجُـمَـلِ
والـهَـرَوِي أَحْـمَـدُ[٢] والـمَـديـنِـيْ[٣] قـد أَوْلَـيـاهُ الـبَـحْـثَ بـالـتَّـمْـعـيـنِ
وابـنُ الأَثـيـرِ[٤] جـاء فـي «الـنِّـهـايَـهْ» مُـنْـتَـهِـيًـا فـي الـجَـمْـعِ والـنِّـقـايَـهْ[٥]

فروعٌ في المرفوع وما في حكمه

ذكر ضابط السُّنَّة التقريريَّةِ

وقَـيِّـدِ الـتَّـقْـريـرَ عِـنْـدَ الـحَـدِّ بِـعَـدَمِ الإنْـكـارِ مِـنْ ذي الـمَـجْـدِ

فصلٌ في المَرْفوعِ الحُكْمِي

وقَـيِّـدِ الـمَـرْفـوعَ حُـكْـمًـا بِـكَـمَـنْ[٦] لـمْ يَـرْوِ عَـنْ أَهْـلِ الـكـتـاب مِـنْ سُـنَـنْ
نَـحْـوُ ابـنِ عَـمْـرٍو[٧] وكـذا الـدَّوْسِـيِّ كـذا كَـوَهْـبٍ[٨] الـتَّـابِـعِ الـعَـلِـيِّ
إمَّـا بِـمـا جَـرىٰ مِـنَ الـغُـيـوبِ أو مـا يـكـونُ بَـعْـدُ مِـنْ كُـروبِ[٩]
أو ذِكْـرِ شـيْءٍ يُـحْـصَـلُ الـثَّـوابُ بـهِ ومـا حُـقَّ لـهُ الـعِـقـابُ
أوْ يَـفْـعَـلُ الأَمْـرَ ولا مَـجـالا لـلِاجْـتِـهـادِ فـيـه أو أَحـالا

---

(١) مُوَفَّق الدين محمد بن محمد ابن قدامة الحنبلي، صاحب «المُغْني»، و«المقْنِع»، مات سنة ٦٢٠هـ.

(٢) هذا هَرَوِيٌّ آخر، متأخر عن أبي عبيد، وإليه تنصرف النسبة إذا أطلقت، واسمه: أحمد بن محمد الهَرَوِي، مات سنة ٤٠١هـ.

(٣) أبو موسىٰ المديني، صاحب «المجموع المُغِيث في غريبي القرآن والحديث» ت٥٨١هـ.

(٤) مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير، مات سنة ٦٠٦هـ.

(٥) أي: في الجمع والتَّنْقِيةِ.

(٦) أي: بمثل الذي لا يعرف بالرواية عن أهل الكتاب.

(٧) عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٨) وَهْب بن مُنَبِّهْ.

(٩) أي: الفتن والملاحم.

إلـىٰ زمـانِ الـوَحْـيِ نَـحْـوُ «كُـنَّـا نَـعْـزِلُ» فـي إراقَـةٍ عَـنْـهُـنَّـا

قولهم: (مِنَ السُّنَّةِ كذا)

فـإنْ يُـحِـلْ لِـسُـنَّـةٍ فَـيَـحْـتَـمِـلْ وصاحب التَّمْهيدِ[١] قال يَشْتَمِلْ
غيرَ الصَّحابي إنْ يَقُلْ ما لَمْ يُضِفْ كـسُـنَّـةِ الـصِّـدِّيـقِ إنْ أَضافَ قِفْ[٢]
والأكـثـرونَ رَفْـعَـهُ قـد رَجَّـحـوا ونَـقَـلَ اتِّـفـاقَـهُـمْ مُـمَـدَّحُ
والصَّيْرَفِي[٣] والشَّافِعِي والرَّازِي[٤] كـذا ابـنُ حَـزْمٍ مـانِـعـوا الـجَـوازِ
إذْ قـد يُـرادُ سُـنَّـةُ الـنَّـبِـيِّ أو سُـنَّـةُ الـصَّـحْـبِ مِـنَ الـمَـرْوِيِّ
لـكِـنَّـمـا فـي «الأُمِّ» عـنـد الـشَّـافِـعِـي تَـقْـريـرُه الـرّاجِـحَ أي لـلـشَّـارِعِ[٥]
وحُـجَّـةُ الـرفْـعِ لـدىٰ مَـنْ شَـرَّفَـهْ[٦] فـي قِـصَّـةِ الـحَـجَّـاجِ[٧] يـوم عَـرَفـهْ
كـذاك فـي «إذا تَـزَوّجَ[٨]» الـخَـبَـرْ فَـرَفْـعُـهُ عَـنْ أَنَـسٍ مِـمَّـا اسْـتَـقَـرْ

ذكرُ عِلَّةِ تَقْصِيرِهِمْ بِهذا النوع ولم يصرِّحوا برفعه

وإنَّـمـا رَوَوا بـهِ تَـوَرُّعـا[٩] والـخُـلْـفُ في نَحْوِ أُمِرْنا افْتَرَعا

---

(١) أي: ابن عبد البر.
(٢) أي: أن غير الصحابي إذا قال: (من السنة..) فهو في حكم الرفع، مالم يقيده بأحد الصحابة، نحو سُنَّة الصِّدِّيق أبي بكر رضي الله عنه.
(٣) أبوبكر محمد بن عبد الله الصَّيرفي، الفقيه الشافعي البغدادي، توفي سنة ٣٠٣هـ.
(٤) أبوبكر أحمد بن علي الرازي، الفقيه الحنفي مات سنة ٣٧٠هـ.
(٥) أعني بالشارع؛ النبي ﷺ، إذ هو المبلغ عن الله في الشريعة، وهل ينفرد النبي ﷺ بتشريع ثم يؤيد بالوحي أم لا؟، مسألة محلها كتب الأصوليين.
(٦) أي: عند من شرَّفَ هذا النوع من الخبر بجعله مرفوعًا في الحكم.
(٧) الحجَّاج بن يوسف الثقفي، الأمير الظالم المُبِير.
(٨) أعني حديث أنس رضي الله عنه المشهور: (إذا تزوج البكر علىٰ الثيب أقام عندها ثلاثًا ثم قسم...) قال أبو قلابة: ولو شئت لقلت إن أنسًا رفَعَهُ.
(٩) أي: رووه موقوفًا، ولم يرفعوه، خشية الخطأ في لفظ النبي ﷺ.

عـن ذاك وهْـيَ مِـنْ مَـباحـثِ الأُصـولْ والـعِـلْـمُ لِـلْـفَـنَّـيْـنِ حَـبْـلٌ فـيـهِ طـولْ

فـصـلٌ في المُسْنَد

والـمُـسْـنَـدُ الـمـتَّـصِـلُ الـمَـرْفـوعُ فـي ظـاهِـرٍ وغـيـرُ ذا مَـمْـنُـوعُ
وكـونُـهُ مُـدَلِّـسًـا أو مـا خَـفِـي إرْسـالُـهُ عـن مُـسْـنَـدٍ لـم يَـنْـتَـفِـي[1]
فـكُـلُّـمـا ظـاهِـرُهُ مُـتَّـصِـلُ إلـىٰ الـنَّـبِـي فَـمُـسْـنَـدٌ يـا رَجُـلُ
ولا تـقـل كـصـاحِـبِ «الـتَّـمْـهـيـدِ» إذْ حَـدَّهُ بـالـرَّفْـعِ فـي الـحُـدودِ[2]
فَـفِـيـهِ لا يَـمْـتـازُ عَـمَّـا أُرْسِـلا ومـا أَتـىٰ مُـنْـقَـطِـعًـا أو مُـعْـضَـلا
وحَـدُّه بـالاتِّـصـالِ الـمَـحْـضِ عـنـدَ الـخَـطِـيـبِ وهْـوَ غـيـرُ مُـرْضـي
فـعِـنْـدَهُ لـم يَـمِـزِ الـمـرفـوعـا عـنِ الـذي يَـرَوْنَـهُ مَـقْـطـوعـا

(١) أعني أن التدليس والإرسال الخفي، لا يمنع من لقب المسند في الحديث، إذ كل ما ظاهره متصل فهو مسند اصطلاحًا.

(٢) أي: لا تقل كما قال ابن عبد البر في حَدِّ المُسند، إذ جعله مرادِفًا للمرفوع.

باب ما جاء في الصحابة والتابعين

ما جاء في حَدِّ الصُّحْبة

مَـنْ لَـقِـيَ الـنَّـبِـيَّ وهْـوَ مُـؤمِـنُ ... ولـو يَـسِـيـرًا صـاحِـبٌ مُـؤتَـمَـنُ
وعَـبِّـرَنَّ بـالـلَّـقـا لـيَـدْخُـلا ... ضَـريـرُهُـمْ فـي حَـدِّهِـمْ لـيَـشْـمـلا

فصلٌ إذا ارْتَدَّ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ

ثم عاد مُسْلِمًا بَعْدَ وفاته فهل تبطل صحبته؟!

وإنْ يـكـنْ أسْـلَـمَ ثُـمَّ ارْتَـدَّا ... وعـاد بـعـد مَـوْتِـهِ مـا اعْـتَـدَّا
بـه ابـنُ عـبـد الـبَـرِّ والـعِـراقـي ... وعـدَّه ابـنُ حَـجَـرٍ فـي الـبـاقـي[1]
كـالأشْـعَـثِ ابـنِ قَـيْـسٍ الـكِـنْـدِيِّ ... وكـان سـيِّـدًا عـظـيـمَ الـحَـيِّ
وحُـجَّـةُ الـحـافـظِ لـيـسَـتْ مُـقْـنِـعَـهْ ... فـانْـظُـرْ وأَمِّـلْ مـا تـراهُ مَـوْضِـعَـهْ[2]

فصلٌ

والـثِّـقَـةُ الـذي ادَّعـىٰ وأمْـكَـنـا ... فـي زَمَـنٍ صُـحْـبَـتَـهُ تَـمَـكَّـنـا

---

(١) أي: فيمن بقوا في الإسلام ولم يرتَدُّوا.

(٢) لأن غاية ما احتج به الحافظ هو ذكر المترجمين إياهم في كتب تراجم الصحابة، والحال أنَّ الأئمة لم يصرِّحوا أنهم ذكروهم مع الصحابة لكونهم صحابة في الحكم، فقد علم من صنيع ابن عبد البر -بل قد صرح- أنه يذكر كل من عاصر النبي ﷺ وإن لم تثبت صحبته، فكيف بمن لقي النبي ﷺ، فتأمَّل.

واعْـتَـبَـرَ الـحـافِـظُ لـو قـدْ ثَـبَـتـا حـديـث لـيـلَـةِ الـسُّـرىٰ[١] فـيـمـا أَتـىٰ
صُـحْـبَـتَـهُ إِذْ قـد تَـأَتَّـىٰ طَـرَفُ مِـنَ الـلِّـقـا قُـلْـتُ بِـهِ تَـعَـسُّـفُ
ورَدَّهُ الـكَـمـالُ فـي «الـيَـواقِـتِ[٢]» لأنَّ فـي الـحَـدِّ الـصَّـحـيـح الـثَّـابِـتِ
شَـرْطُ الـلِّـقـا مِـنْ طَـرَفَـيْـنِ لازِمُ وذا الـذي حَـقَّـقَـهُ الـعَـوالِـمُ[٣]
وزكـريَّـاءُ[٤] الـذي يُـعَـدُّ تِـلْـمـيـذَهُ مِـنْ بَـعْـدِهِ يَـرُدُّ
والـخَـبَـرُ الـمَـحْـكِـي نَـفـاهُ الـنَّـوَوي في سِـفْـرِهِ «الـمَـجْـمـوعِ» لـيـس بِـقَـوِي

فـصـلٌ في التابعينِ

والـتَّـابِـعِـي مَـنْ لَـقِـيَ الـصَّـحـابِـي لا بـالـصَّـحـابـي مُـؤْمِـنًـا بَـلْ بـالـنَّـبِـي
وبـعْـضُـهُـمْ يـشـتَـرِطُ الـسَّـمـاعـا وغـيـرَهُ وَرَدَّ ذا سِـراعـا

فصل في المُخَضْرَمِينَ

مُـخَـضْـرَمٌ فـي الـتَّـابِـعِـيـنَ أُقْـحِـمـا فـي «الاسْـتِـعـابِ[٥]» ذِكْـرُهُ مـا لَـزِمـا
صُـحـبَـتَـهُ فـقـد أبـانَـتْ خُـطْـبَـتُـهْ[٦] إرادةَ الـقَـرْنِ فـتـلْـك عِـلَّـتُـهْ
ورُدَّ مـا قـال عِـيـاضٌ[٧] فـيـهِ إِذْ لـيـس فـي الـتَّـحْـقـيـقِ بـالـوَجـيـهِ

---

(١) هو خبر لا يثبت؛ وهو أن النبي ﷺ كشف له ليلة الإسراء من كان حيا في الأرض يومئذٍ فرآهم . . . أو نحو ذلك.

(٢) اليواقيت والدرر لعبد الرؤوف المناوي، حكىٰ فيه قول الكمال بن أبي شريف، وهو غير الكمال ابن الهمام المتقدم، فهذا شافعي، وذاك حنفي، وابن الهمام شيخ لابن أبي شريف كما رأيت في (حاشية ابن عابدين علىٰ الدر المختار ١/٥٤٨).

(٣) جمع عالَمٍ؛ بفتح اللام، وذلك للكثرة.

(٤) أبو يحيىٰ زكريا الأنصاري، الخزرجي الشافعي مات سنة ٩٢٦هـ.

(٥) باختلاس حركة التاء وعدم مدها، وهو كتاب ابن عبد البر المشهور.

(٦) خطبة الكتاب؛ وهي المقدمة بين يدي الكتاب.

(٧) القاضي عياض بن موسىٰ المتقدم ترجمته.

باب

ذكر ما جاء في العُلُوِّ والنُّزول

وقِيـمَـةُ الـعُـلُـوِّ فـي الإِسْـنـادِ مَـعْ ... صِـحَّـتِـهِ ورُدَّ ذا الـضَّـعْـفِ ودَعْ

فصلٌ فيمن في حجة من رجح النزول على العلوِّ

مُـرَجِّـحُ الـنُّـزولِ مُـطْـلَـقًـا يَـرىٰ ... عِـلَّـتَـهُ الـبَـحْـثُ الـذي بـه انْـجَـرىٰ
فـالاجْـرُ بـالـشُّـقَّـةِ قـد تَـضـاعَـفَـا ... وذاكَ أَمْـرٌ خـارِجِـيٌّ فـاعْـرِفـا

فصلٌ في أقسام العلوِّ والنزول

مُـوافِـقٌ بـالـشـيـخِ يَـلْـقـىٰ والـبَـدَلْ ... بِـشَـيْـخِـهِ وبـعـدَ ذاكَ مـا اعْـتَـدَلْ
رجـالُـهُ مَـعْ مُـسْـنِـدٍ فـاسْـتَـوَيـا ... وإنْ بِـتِـلْـمـيـذ الإمـام انْـجَـرَيـا
فـقـلْ مُـصـافِـحٌ فَـتِـلْـكَ أَرْبَـعَـهْ ... مـن الـعُـلُـوِّ نِـسْـبَـةً مُـسْـتَـوْدَعَـهْ
وقـل عُـلُـوٌّ مُـطْـلَـقٌ لـمـا يَـقِـلْ ... رجـالـهُ إلـىٰ الـنَّـبِـيِّ يَـسْـتَـقِـلْ

أبوابٌ
في أنواع علوم الحديث المتعلقة بضبط الأسماء

تنبيهٌ في رواية الأقران والمُدّبَّج

وإن روىٰ الشَّيْخُ عن التِّلْميذِ لا ... تُسَمِّهِ مُدَبَّجًا والعَكْسُ لا
فذاك مِنْ رِوايَةِ الأَكابِرِ ... مِنَ الأحاديثِ عَنِ الأَصاغِرِ

روايةُ الرَّجُلِ عن أَبِيهِ عن جَدِّهِ

ومَنْ رَوَىٰ عَنْ أَبِهِ عن جَدِّهِ ... فَفَصِّلِ الضَّميرَ في عَنْ جَدِّهِ
إذْ بَعْضُهُمْ عَنْ جَدِّهِ لا يَسْمَعُهْ ... كنحوِ عَمْرٍو عن أبيه مَوْضِعُهْ
عن الإمامِ الدَّارَقُطْنِي الحَبْرِ ... تَفْصيلُهُ وذي «**الثِّقاتِ**»[1] فادْرِ
أما البخارِي فيقول ما تَرَكْ ... إسنادَ عَمْرٍو أَحَدٌ وما فَرَكْ
والذَّهَبِيُّ مِنْ قَبيلِ الحَسَنِ ... يَراهُ والرَّاجِحُ ذا لا تَمِنِ
وإنْ تَشا مَوارِدًا لِتَعْلَما ... فُنونَهُ فَهاكَ مِمَّا انْتَظَما
في «**الوَشْيِ**[2]» لِلْمُحَدِّثِ العَلائِي ... وصاحِبُ النُّزْهَةِ ذو وَلاءِ[3]
في «**عَلَمِ الوَشْيِ**» فَزادَ شَيْئا ... في ضِعْفِ سَبْعٍ مُنْتَهىٰ ما رِيئَا[4]

---

(١) أي: فَصَّل الدارقطني، وابن حبان في إسناد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فلم يقبلاه مطلقًا، ولم يرداه مطلقًا.

(٢) أعني: «الوَشْي المُعَلَّم فيمن روىٰ عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ» لصلاح الدين العلائي.

(٣) أي: ابن حجر، له كتاب: «عَلَم الوَشْيِ» وهو اختصار لكتاب العلائي.

(٤) أي: أكثر ما وجد من الآباء يروي بعضهم عن بعض؛ أربعة عشر أبًا.

المَعالي والعَوالي

وقـال مَـنْـصـورٌ هـو ابـنُ الـعَـلَـوِي ... مُـحَـمَّـدٍ[١] مَـقـالَـةً ذاتَ دَوِي[٢]
إسْـنـادُهُـمْ طَـوْرًا مِـنَ الـعَـوالِـي ... وتـارَةً يُـرىٰ مِـنَ الـمَـعـالِـي
فـكـونُـهُ حَـدَّثَ عـن أبـيـهِ عَـنْ ... أجْـدادِهِ مِـنَ الـمَـعـالِـي والـمِـنَـنْ

فـصـلٌ في السَّابِقِ واللَّاحِق

ومـا أتـىٰ فـي لاحِـقٍ عَـنْ سـابِـقِـيـنْ ... أَكْـثَـرُهُ في رَمْـزِ «قِـنْ[٣]» مِـنَ الـسِّـنِـيـنْ
فـقـد روىٰ لـلـسِّـلَـفِـي[٤] الـبَـرْدانـي[٥] ... وعـنـه سِـبْـطُـهُ[٦] فَـخُـذْ هـذانِ
أبـو عَـلِـيٍّ[٧] مـات فـي خَـمْـسِـمِـئـهْ ... وسِـبْـطُـهُ[٨] «بـالـنُّـونِ» مَـعْ سِـتِّـمِـئَـهْ

فـصـلٌ في المُهْمَلِ
وذِكْـرِ الفَرْقِ بَيْنَهُ وبينَ المُتَّفِقِ والمـفْـتَـرِق

والـفَـرْقُ بـيـن مُـهْـمَـلٍ والـمُـتَّـفِـقْ ... ظَـنُّ الـرُّواةِ واحِـدًا والـعَـكْـسُ سِـقْ[٩]

---

(١) أبو القاسم منصور بن محمد العلوي الفقيه، مات سنة ٥٢٧هـ.
(٢) الدَّوِيُّ صوت النَّحْلِ، شُبِّهَ به كل مقالٍ شاعَ وذاعَ.
(٣) أي: علىٰ حساب الجُمَلِ، فالقاف تعني: مئة، والنون؛ خمسون، أي: أكثر ما وجد من التباعد بين وفاتَيْ راويين سمعا من شيخ واحد؛ مئة وخمسون سنة.
(٤) هو الإمام أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفِي مات سنة ٥٧٦هـ.
(٥) هو أبو علي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن حسن البرداني -بفتحات ثلاث- البغدادي ت٤٩٨هـ.
(٦) أي: اشترك سبط أبي طاهر السلفي والبرداني في الرواية عن أبي طاهر، وبينهما ١٥٠ سنة، وسبط السلفي هذا اسمه: عبد الرحمن بن مَكِّي.
(٧) أبو علي البَرَدَاني.
(٨) سبط أبي طاهر السلفي.
(٩) مبني للمفعول من السياق.

فصلٌ

وإنْ يَـكـونـا ثِـقَـتَـيْـنِ لَـمْ يَـضُـرْ ... كـأحْـمَـدٍ عـنـد الـبـخـاري قَـدْ حَـصُـرْ

في نَـجْـلِ صـالـحٍ وعـيـسـىٰ[1] إنْ يَـكُـنْ ... إسْـنـادُهُ عـنِ ابْـنِ وَهْـبٍ فَـحَـسُـنْ

كـذا ابـنِ يَـحْـيـىٰ أو سـلامٍ يُـحْـمَـلُ ... لـديـهِ فـي مُـحَـمَّـدٍ يُـسْـتَـجْـهَـلُ[2]

فـي سَـنَـدٍ أَنْـجَـدَ[3] بـالـعِـراقِ ... وغـيـرَ هـذا الـضَّـبْـطِ لا تُـلاقِـي

(١) أي: إذا جاء أحمد عن ابن وهب مهملا في صحيح البخاري؛ فإما أن يكون أحمد بن صالح المصري، أو ابن عيسىٰ، وكلاهما ثقة فلا يضر الإهمال.

(٢) أي: إذا جاء عند البخاري في إسناد كوفي؛ محمد مهملًا فأحد رجلين: محمد بن يحيىٰ الذهلي، أو ابن سلام البيكندي، وكلاهما ثقتان، فلا يضر.

(٣) أنجد، من نجد.

باب إنْكارِ الأصْلِ روايةَ الفَرْعِ

والـشَّـيْـخُ إنْ يَـجْـزِمْ بِـنَـفْـيِ الـخَـبَـرِ ... فـارْدُدْهُ وامْـنَـعْ جَـرْحَ راوي الأَثَـرِ
فـالاصْـلُ لا يُـلْـزِمُ الاسْـتِـتْـبـاعـا ... لِـلْـفَـرْعِ فـي نَـقْـدِ الـحَـديـثِ بـاعـا
فَـإنْ نَـفـاهُ الأصْـلُ بـاحْـتِـمـالِ ... فَـصَـحِّـحِ الـحَـديـثَ لا تُـبـالِـي
ولا تَـقِـسْـهُ بـالـشَّـهـادَةِ هُـنـا ... فَـتِـلْـكَ لا فَـرْعَ مَـعَ الأَصْـلِ ابْـتَـنَـىٰ
وقِـصَّـةُ الـنِّـسْـيـانِ عَـنْ سُـهَـيْـلِ ... في «**شاهِدٍ مع اليَمِينِ**[1]» اسْتَجْلِ
إذ كـان يَـرْوي بَـعْـدَ ذا عـن طـالِـبِـهْ[2] ... رَبـيـعَـةٍ عـن نَـفْـسِـهِ فـاعْـتَـنِ بِـهْ
وفـيـهِ بَـحْـثٌ والـذي يَـروقُ لِـي ... ما قد روىٰ مُعْتَمِرُ[3] الكوفي العَلِيْ
عـن أَبِـهِ الـتَّـيْـمِـيِّ قـال أَنْـتَ ... حَـدَّثْـتَـنـي عَـنِّـي كـمـا نَـسَـبْـتَ
أَرْويـهِ عَـنْ أَيُّـوبَ ثُـمَّ الـحَـسَـنِ ... فـي «**وَيْـحَ لـفْـظُ رَحْـمَـةٍ**» لـلـحَـسَـنِ

---

(١) أعني حديث: (قضىٰ النبي ﷺ بشاهد ويمين).
(٢) أي: تلميذه ربيعة الرأي.
(٣) معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي.

أبوابُ علومِ الإسنادِ

فصلٌ في المُسَلْسَلِ

ومِـنْ مَـبـاحِـثِ الأسـانـيـدِ أتـىٰ ... مُـسَـلْـسَـلُ الـحَـدِيـثِ فـاعْـلَـمْ يـا فَـتـىٰ
وقَـلَّ مـا يَـسْـلَـمُ ذاكَ الـوَصْـفُ ... مـنِ انْـقِـطـاعٍ وكـذاك الـضَّـعْـفُ
فـي غـالـب الـمُـسَـلْـسَـلاتِ فـاعْـلَـمِ ... ولـيسَ في الوَصْفِ فقطْ كالمُزْعَمِ[1]
وبـعـضُـهـا مِـمَّـا رَوىٰ الـصُّـوفِـيَّـهْ ... مَـوْضُـوعَـةً عـن سَـيِّـدِ الـبَـرِيَّـهْ

فروع في صِيَغَ الأداء

فصل ما جاء في حدَّثنا وأخبرنا

حَـدَّثَـنـا أَخْـبَـرَنـا يُـرىٰ سَـوَىٰ ... عـنـدَ عُـمـومِ الـمَـغْـرِبِـيِّـيـنَ ثَـوىٰ
وقـد تـكـونُ الـنُّـونُ فـي حَـدَّثَـنـا ... تَـجَـوُّزًا كـذاكَ فـي أَخْـبَـرَنـا[2]
والاصْـلُ فـيـهِ الـجَـمْـعُ لـكـنْ حَـدَّثـا ... مِـنْ غَـيْـرِ نـونٍ لاحْـتِـمـالٍ حَـدَثـا
كـقـولـهِ أَخْـبَـرَ أو نَـبَّـأَ أَوْ ... أَنْـبَـأَ نَـحْـوُ قـالَ كُـلًّا قـد رَأَوْ
وقِـسْ عـلـيـهِ الـكُـلَّ لـكـنَّ سَـمِـعْـ ... ـتُ الـنُـونُ فـيـه نـادِرًا مـا قـد جُـمِـعْ[3]

---

(١) يذكر أهل العلم أن الضعف في التسلسل فقط، والذي يظهر أن أكثر المسلسلات ضعيفة الإسناد مطلقًا، ومن شاء اليقين فليتتبع.

(٢) أي: كنون التعظيم لا أنه سمع في جماعة.

(٣) أي: لا يقال فيه: (سمعنا) عادةً، ولم أقف علىٰ قائلٍ بهذا غير أني تتبعت ذلك في الأسانيد فلم أظفر بشيء منه.

أخبرني أَوْلى مِنْ أخبرنا

أخـبـرنـا كـذا قَـرَأْنـاهُ عَـلَـيـْ ... ـهِ مثلُ قد قُرِي عَلَيْهِ فيهِ لَيْ[١]
فـكـان دون مـا أتـىٰ بـالـمـفْـرَدِ ... فـانْـظُـرْ فَـفـيـهِ دِقَّـةٌ لِـلْـمُـسْـنِـدِ

فصلٌ

وأُطْـلِـقَ الـتَّـحْـديـثُ فـي الإِجـازَهْ ... مُـدَلَّـسًـا فَـبَـيِّـنَ اعْـوِزازَهْ[٢]

فصلٌ في العَرْضُ والسَّماعْ أيُّهُما أَوْلى

وصَـحَّ عِـنْـد مـالـكٍ والـثَّـوْرِي[٣] ... عَـرْضُ الـحَـديـثِ وكـذاكَ الـبَـصْـري[٤]
وعـنـهـمـا[٥] لا فَـرقَ بـيـنَ الـعَـرْضِ ... وبـيـنَ تَـحْـدِيـثٍ لِـشَـيْـخٍ مَـرْضـي
وقَـدَّمَ الـعَـرْضَ فِـئـامٌ إذْ قَـدِ ... يُـخْـطِـئُ شَـيْـخُـهُ خـلال الـسَّـنَـدِ
فـلا يُـنَـبَّـهْ هَـيْـبَـةً والـعَـكْـسُ لا ... فـذاك بُـرْهـانُـهُـمُ قـدِ انْـجَـلـىٰ

هل يقول حدَّثني في العرض؟

لا بـأس فـي حَـدَّثَـنـي لـمـا قُـرِي ... عـلـيـهِ عَـنْ سُـفْـيـانَ[٦] هـذا قـد دُرِي

---

(١) أي: في لَيٌّ للفظ وخروج به عن أصله، لأن من نظر إلىٰ ظاهر الثلاثة بإمعان وجد نوع فرق، إذ الأولان يوهمان السماع من الشيخ، أو قراءة الراوي نفسه، لكنه في الرتبة والحقيقة قد يكون من قراءته، أو قراءة غيره.
(٢) أي: أن بعضهم استخدم لفظ: حدثنا في الإجازة تدليسًا.
(٣) سفيان بن سعيد الثوري، أمير المؤمنين في الحديث.
(٤) أعني: الحسن البصري، لإمام المشهور.
(٥) مالك والثوري.
(٦) الثوري.

فصلٌ في العَنْعَنةِ ومَذْهَبِ الشَّيْخَيْنِ فِيها

واخْتيرَ قَوْلُ مَنْ يَرىٰ اللِّقاءَ ... لِشَيْخِ مَنْ عَنْعَنَ فيما جاءَ
عن البُخارِي وكذا المَدِينِي ... ومُسْلِمٌ لذاكَ ذو تَلْيِينِ
وقَوْلُهُ مَدْعاةُ الاحْتِمالِ ... والقَطْعُ في الأوَّلِ باتِّصالِ
وابنُ رُشَيْدٍ[1] خَصَّ ذا بالكَتْبِ ... في «السَّنَنِ الأَبْيَنِ» يا ذا النَّقْبِ

فصلٌ في الإجازَةِ والمُناوَلَةِ وغيرها

أَرْفَعُها المُجازُ مَعْ مُناوَلَهْ ... والإذْنُ شَرْطُ صِحَّةِ المُناوَلَهْ
والإذْنُ لا بُدَّ مَعَ التَّمْكِينِ ... بالمَنْحِ أو عارِيَّةٍ تَرْهِينِ
والإذْنُ في أَرْبَعَةٍ مَشْروطُ ... في ذَيْنِكَ البَيْتَيْنِ لي مَسْموطُ
وجادَةٌ وَصِيَّةُ الإعْلامِ لَهْ ... رابِعُها الأَوْلىٰ هِيَ المُناوَلَهْ

فصلٌ في أنواع الإجازات الضَّعيفَة جِدًّا

ولم يَرَوْ إجازَةً في أرْبَعَهْ ... مَعْدُومُها المَجْهولُ ثمَّ المُتْبِعَهْ
إجازَةٌ تُعْلَقُ بالمَشِيئَةِ ... وذاتُ عَمَّتِ المُجازينَ انْعَتِ
واستَعْمَلَ المَعْدومَةَ ابْنُ مَنْدَهْ ... وابنُ أبي داود فَهْيَ عِنْدَهْ
وعَلَّقَ الإجازةَ ابنُ خَيْثَمَهْ ... والكُلُّ للْخَطيبِ إلَّا المُبْهَمَهْ
وكيف كانَتْ فَهْيَ أَوْلىٰ مُطْلَقا ... مِن أَنْ يُرىٰ حَديثُهُ مُعَلَّقا

فصلٌ في جَبْرِ النُّسْخَةِ غيرِ المُقابَلَةِ بالإجازَةِ ونحوها

واجْبُرْ إذا لم تَحْظَ بالمُقابَلَهْ ... بما أُجِزْتَ إنْ تَكُنْ مُناوَلَهْ

---

(١) ابن رُشَيد الفهري، تقدمت ترجمته.

أوْ لا تَكُنْ واضْبِطْ عُمومَ المُشْكِلِ ... ولِلْيَمِينِ اسْتَدْرِكَنْ لا تَجْهَلِ
في لَحَقٍ لفَوْقَ في الكَثيرِ ... وفي المُحاذاتِ لدىٰ اليَسِيرِ

فصلٌ

والطِّفْلُ لا بُدَّ لَهُ إنْ سَمِعا ... مِنَ انْ يُجازَ بالذي قَدُ اسْمِعا

أبواب المؤتَلِف والمُتشابِه

قال عَلِيُّ ابنُ المَدِينِيِّ أَشَدّ ... ما يَقَعُ التَّصْحيفُ في الأسْما وَرَدْ
وذاكَ إذْ لا يَدْخُلُ القِياسُ ... فيها ولا مَعْ ما دَنا تُساسُ

فصلٌ

ثمَّ العِراقي قَسَّمَ المُؤْتَلِفَا ... قِسْمَيْنِ ما بِضابِطٍ قد عُرِفا
من ذاك «**سَلَّامٌ**» مَعَ التَّخْفيفِ جا ... في خَمْسَةٍ فقط فَفِيهِ اقْطَعْ رَجا
ومِنهُ نَوْعٌ حَصْرُهُ في كُتُبِ ... بِعَيْنِها لا مُطْلَقًا لِلْمُجْتَبِي
كما تقول لم يَجِئْ «**بَشَّارُ**» ... سِوىٰ أبو مُحَمَّدٍ بُنْدارُ
مُقَيِّدًا ذلك في الصَّحيحِ ... لِلْعَلَمَيْنِ صاحِبا الصَّحيحِ
كنَحْوِ «**سَيَّارٍ**» لَدَيْهِما أَتىٰ ... اِبْنُ أبي سَيَّارٍ اعْلَمْ يا فَتىٰ
والثَّانِ فيهِما هُوَ ابنُ سَلَمَهْ ... هُما فَقَطْ سَيَّارُ فيهِما فَمَهْ
وقِسْمُهُ الثَّاني بِلا ضَبْطٍ جَرَىٰ ... وهْوَ كَثيرٌ في الدَّواوينِ اعْتَرىٰ
قُلْتُ وقد يُضْبَطُ باخْتِصاصِ ... بعضِهِمُ في الشَّيْءِ لاقْتِصاصِ
مثالُهُ في الصَّحْبِ عبدُ اللهِ ... زَيْدُ اسْمُ آبائِهِما ذو جاهِ
في زيْدِ ابنِ عَبْدِ رَبِّهِ الأذان ... وجَدُّ ذي الوضوءِ عاصِمٌ فَبانْ[1]

(١) أي: عبد الله بن زيد بن عبد ربه، وعبد الله بن زيد بن عاصم؛ الأول هو المشهور بالأذان، قيل: كان يؤذن بمكة، والآخر، هو راوي حديث صفة الوضوء.

فصلٌ

وذاتُ تَـقْـديـمٍ وتَـأْخـيـرٍ عُـرِفْ بِسِمَةِ الـمُشْتَبِهِ الـمَقْلوبِ صِفْ[١]

فصلٌ فيمَنْ وافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسمَ أبيه

ومَـنْ تَـكُـنْ كُـنْـيَـتُـهُ اِسْـمَ أَبِـهْ نَحْوُ أَبي إسْحاقَ[٢] يَرْوِي عن أَبِهْ
فَـيـوهِـمُ الـتَّـصْـحِـيفَ حـيـنَ يُـنْـسَـبُ إلـىٰ أَبِـيـهِ فَـيُـقـالُ بَـلْ أَبـو
وعَـكْـسَـهُ اسْـتَـحْـضِـرْ كـإسْـحـاقَ أَبـي إسْـحـاقَ لـلـسَّـبِـيـعِـي الـمُـهَـذَّبِ

فصلٌ فيمن اتَّفَقَ اسمه باسم شيخه فصاعِدا

ومـا رُوِي عـن حَـسَـنٍ عـن حَـسَـنِ عـن حَسَنٍ عن حَسَنٍ لم يَحْسُنِ[٣]
بـلْ وَضْـعُـهُ أَظْـهَـرُ فـيـمـا نُـقِـلا عَـنَ أَهْـلِ هـذا الـفَـنِّ أَرْبـابِ الـعُـلىٰ
عِـمْـرانَ عـنْ عِـمْـرانَ عـنْ عِـمْـرانـا أَصْـغِ إلَـيَّ إنْ تَـشَـأْ تِـبْـيـانـا
الأَوَّلُ الـقَـصـيـرُ فـالـعُـطـارِدِيّ فـابـنُ حُـصَـيْـنٍ سَـيِّـدُ الأمـاجِـدِ[٤]

فصلٌ فيمن وافق اسم تِلْميذِه باسمِ شيخِهِ

ومُـسْـلِـمٌ عـن الـبـخـاري يَـرْوِي عـن مُـسْـلِـمِ بْـنِ إبْـرهِـيـمَ[٥] يَـحْـوِي

---

(١) أي: ما كان من المتشابه بين اسمي راويين، اسم أحدهما اسم أب الآخر، يقال له: المتشابه المقلوب.

(٢) أي: في نحو اسحاق بن أبي إسحاق السبيعي.

(٣) أعني الخبر المروي من طريق الحسن بن حسان السَّمْتي عن الحسن بن دينار، عن الحسن البصري الحسنبن علي رضي الله عنه . . . (إن مِنْ أَحْسَنِ الحسن الخُلُق الحسن)، رواه المستغفري في مسلسلاته، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق، وابن النجار، عن محمد بن زكرياء الغلابي . . . به؛ والغلابي: يضع الحديث، والحسن بن دينار متروك الحديث.

(٤) أي: عمران بن مسلم القصير، وأبو رجاء العطاردي، وعمران بن حصين الصحابي رضي الله عنه.

(٥) الراء غير ممدودة لضرورة الوزن.

وابْـنُ جُـرَيْـجٍ مـن تـلامـيـذِ هِـشـامْ ... وقـد روىٰ عـنـهُ هِـشـامٌ ذو تَـمـامِ
فـالأوَّلُ ابـنُ عُـرْوَةٍ والـثَّـانـي ... هـوَ ابْـنُ يـوسُـفَ أَي الـصَّـنْـعـانِـي[1]
واعْـلَـمْ بـأنَّ ابـنَ الـصَّـلاحِ مـا ذَكَـرْ ... نـوعَ اتِّـفـاقِ اسْـمَـيْـنِ فـي عِـلْـمِ الأَثَـرْ
بَـعْـضُـهُـمُ شَـيْـخٌ لِـشَـيْـخِ الـبَـعْـضِ ... قـد أَوْهَـمَ الـتِّـكْـرارَ عـنـد الـعَـرْضِ

فـصـلٌ فـي الوُحْـدان

واعْـجَـبْ لذي «**الإكْـلِيلِ**[2]» إذْ قدْ زَعَـما ... أنْ لـيـس فـي كُـتْـبِ الـصَّـحـيـحِ لَـهُـمـا
مـن نَـوْعِ وُحْـدانٍ وسـارَ الـبَـيْـهَـقِـي ... مَـسـارَهُ ولـيـس بـالـمُـحَـقَّـقِ[3]
ورَدَّهُ ابـنُ طـاهِـرٍ[4] والـحـازِمِـي ... فَـفـيـهِـمـا عـنِ الـمُـسَـيِّـبِ[5] سُـمِـي
مِـنَ الـحَـديـثِ فـي وَفـاةِ الـعَـمِّ ... فـاحْـفَـظْ وَقَـيِّـدْ واسْـتَـفِـدْ واهْـتَـمِّ

فـصـلٌ فـي الأفـراد مِنْ أسماء الرواة

وأجْـمَـدٌ تَـدومٌ ابـنُ صُـبْـحِ ... جَـبِـيـبٌ ابـنُ حـارِثٍ خُـذْ نُـصْـحِـي
أبـو الـعُـبَـيْـدَيْـنِ سَـفـيـنَـةٌ وَلَا ... مِـهْـرانٌ اسْـمُـهُ وكـان ذا وَلا

فـصـلٌ فـي الإخوةِ

وهـاك لِـلْإِخْـوَةِ فـي الأصـحـابِ ... عُـمَـرُ مَـعْ زَيْـدِ ابْـنَـيِ الـخَـطَّـابِ
وعُـتْـبَـةٌ مَـعَ ابْـنِ أُمِّ الـعَـبْـدِ ... أبـوهُـمـا مَـسْـعـودُ عِـنْـدَ الـعَـدِّ

---

(١) الأول: هشام بن عروة بن الزبير، وهو شيخ لابن جريج، والثاني: هشام بن يوسف الصنعاني، وهو تلميذ لابن جريج.

(٢) أعني بذي الإكليل، الحاكم النيسابوري رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) أعني: أن نفي نوع الوحدان في الصحيحين ليس قولًا مُحَقَّقًا، بل التحقيق ثبوته فيهما.

(٤) محمد بن طاهر المقدسي.

(٥) المُسَيِّب بن حَزْن والد سعيد بن المسيب التابعي الإمام المشهور رَحِمَهُ اللَّهُ، ورضي عن أبيه، ففي الصحيحين رواية سعيد عن أبيه المسيِّب، في قصة وفاة أبي طالب عم النبي ﷺ.

فـي الـتَّـابِـعـيـنَ الـوَهْـبُ مَـعْ هَـمَّـامِ ... اِبْـنـا مُـنَـبِّـهٍ فَـعـوا كـلامِـي
وفـي الـثَّـلاثِ كـشُـعَـيْـبٍ وعُـمَـرْ ... عَـمْـرٍو[1] بَـنِـي مـحـمَّـدٍ قـد اشْـتَـهَـرْ
سُـهَـيْـلُ عَـبَّـادٌ كـذا عُـثْـمـانُ ... بـنـو حَـنِـيـفٍ هُـمْ لَـهُ وِلْـدانُ
بـنـوا أبـي رَوَّادَ قـل ثَـلاثَـهْ ... عـبـدُ الـعَـزيـزِ أَشْـهَـرُ الـثَّـلاثَـهْ
ثـانِـيـهُـمُ عُـثْـمـانُ ثـمَّ جَـبَـلَـهْ ... مَـيْـمـونُ يُـسْـمـىٰ أَبُـهُـمْ[2] فـاحْـتَـمِـلَـهْ
فـي أرْبَـعٍ عَـلِـيٌّ ثـم جَـعْـفَـرُ ... كـذا عَـقِـيـلٌ أَبُـهُـمْ مُـشْـتَـهِـرُ
رابِـعَـةُ الأَرْبَـعِ أُمُّ هـانِـي ... بـنـو أبـي طـالِـبٍ الـعَـدْنـانِـي
كـذا بـنـي ذَكْـوانَ قُـلْ سُـهَـيْـلُ ... وصـالِـحٌ عَـبَّـادُ يـا فُـضَـيْـلُ
مـحـمَّـدٌ رابِـعُـهُـمْ فـي الـعَـدِّ ... فَـأَحْـصِـهِـمْ واذْكُـرْهُـمُ بـالـوُدِّ
فـي الـخَـمْـسِ قُـلْ بـنـو عُـيَـيْـنَـةَ هُـمُ ... سُـفْـيـانُ ثُـمَّ آدَمٌ عَـدُّهُـمُ
إبـراهِـمٌ[3] مـحـمَّـدٌ عِـمْـرانُ ... قـد كَـمُـلـوا بـذِكْـرِهِـمْ يُـزْدانُ
وَوُلْـدُ سِـيـرِيـنَ هُـمُ مُـحَـمَّـدُ ... وأَنَـسٌ يَـحْـيـىٰ كـذاكَ مَـعْـبَـدُ
وحَـفْـصَـةٌ كَـرِيـمَـةٌ عِـدَّتُـهُـمْ ... فـي سِـتَّـةٍ مِـنْ تـابِـعِـي الأَصْـحابِ هُـمْ
ومَـعْـقِـلٌ عَـقِـيـلُ والـنُّـعْـمـانُ ... بَـنُـو مُـقَـرِّنٍ كـذا سِـنـانُ
مُـعَـبَّـدا الـرَّحْـمـنِ والـلَّـهِ كـذا ... عُـبَـيْـدُهُ[4] ثـم سُـوَيْـدٌ هُـمْ خُـذا
فـي سَـبْـعَـةٍ بِـصُـحْـبَـةٍ قـد ظَـفِـرُوا ... فـي جِـلَّـةٍ مَـعَ الـذيـنَ هـاجَـرُوا

---

(١) أي: عُمَر وعَمْرو.

(٢) علىٰ لغة النقص، فإنَّ في هذه الأسماء الخمسة ثلاث لغاتٍ، الإتمام والإعراب بالحروف وهو الأشهر، والقصر علىٰ الألف في جميعها، والنقص مع إعرابها بالحركات الظاهرة، فعلىٰ النقص قول القائل:

(بـأَبِـهِ اقْـتَـدىٰ عَـدِيٌّ فـي الـكَـرَمْ ... ومَـنْ يُـشـابِـهْ أَبَـهُ فـمـا ظَـلَـمْ)

(٣) لم يُسْعِف مَدُّ هاء إبراهيم للوزن.

(٤) أي: عبد الرحمن، وعبد الله، وعبيد الله.

فصلٌ في مظانّه

لابنُ المَدِينِي نُسْخَةٌ في الإخْوَةِ والدَّارقُطْنِي جُزْؤه فيه انْعَتِ

فصلٌ

وخيرُ ما صُنِّفَ في المُؤْتَلِفِ «إكْمالُها[1]» مَعْ ذَيْلِهِ فاغْتَرِفِ
«تَكْمِلَةُ الإكْمالِ[2]» و«التَّبْصيرُ» فيهِ مُهِمٌّ عِلْمُهُ غَزيرُ[3]

(١) أعني: كتاب ابن ماكولا المشهور؛ (الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنىٰ والأنساب).

(٢) للحافظ أبي بكر محمد ابن نقطة.

(٣) أعني كتاب الحافظ ابن حجر المُسَمَّىٰ بـ (تبصير المُنْتَبِه بتحرير المشتبه)، والضمير يرجع في قولي: (فيه) إلىٰ فَنِّ المؤتلف والمختلف والمتشابه، أي: هذا الكتاب ذو خَطَرٍ في ذلك.

باب طَبَقاتِ الرُّواةِ

ولـلـرُّواةِ طـبـقـاتٌ فـاعْـلَـمِ ... لـلـسِّـنِّ والإسـنـادِ قُـرْبًـا يَـنْـتَـمِـي

ذكرُ فوائد معرِفةِ طبقاتِ الرواةِ

والأَمْـنُ مِـنْ تَـداخُـلِ الـمُـشْـتَـبِـهِ ... وأنْ يُـرىٰ الـتَّـدْلـيـسُ لِـلْـمُـنْـتَـبِـهِ

وأنْ يُـرىٰ الـمُـرادُ فـيـمَـنْ عَـنْـعَـنَـهْ ... فَـوائِـدُ الـطِّـبـاقِ[1] فـيـهـا مُـعْـلَـنَـهْ

فصلٌ في تَرْتِيبِ الطَّبقاتِ

والـطَّـبَـقـاتُ لابـن سَـعْـدٍ[2] جُـعِـلا ... عـلـىٰ مَـعـانـي الـسَّـبْـقِ والـلِّـقـا جَـلا

وصـاحِـبُ «**الـثِّـقـاتِ**[3]» عـنـه اخْـتَـلَـفـا ... وكُـلُّـهُـمْ لِـوَجْـهِـهِ مـا يُـصْـطَـفـىٰ

فصلٌ في طَبَقاتِ الجَرْحِ والتَّعْديلِ

والـجَـرْحُ فـي اثْـنَـيْ عَـشْـرَةٍ «**فَـأَفْـعَـلُ**» ... أَصْـرَحُـهـا «**فـيـهِ مَـقـالٌ**» أَسْـهَـلُ

و«**أَوْثَـقُ الـنَّـاسِ**» إلِـيـهِ الـمُـنْـتَـهـىٰ ... و«**الشَّيْخُ**» في التَّعْديلِ ليس يُشْتَهَىٰ[4]

فصلٌ في قولهم: عدلٌ ضابطٌ

و«**الـعـدْلُ والـضـبـط**» فـالُاولىٰ لِـلـثِّـقَـهْ ... والـثَّـانِ لـلـحِـفْـظِ اصْـطِـلاحًـا مـوثِـقَـهْ[5]

---

(١) أي: فوائد معرفة طبقات الرواة.

(٢) محمد بن سعد بن مَنِيع، الحافظ صاحب «الطبقات الكبرىٰ» مات سنة ٢٤٠هـ.

(٣) أي: أبو حاتم محمد بن حبان البُسْتي، الحافظ الإمام، ت٣٥٤هـ.

(٤) أي: لدلالته علىٰ أدنىٰ مراتب التوثيق.

(٥) أي: أن لفظك: (فلانٌ عَدْلٌ) يدل في الأصل علىٰ تزكية الراوي في ديانته وأمانته =

وقـد يَـجـيـئُ «الـعَـدْلُ» لِـلْأَمْـرَيْـنِ إذا أَتَـىٰ مُـنْـفَـرِدًا فـي ذَيْـنِ
وإنْ يـقـولـوا «ثِـقَـةٌ» فـاجْـتَـمَـعـا فـيـهِ فَـمِـنْـهُ ازْدَلِـفَـنْ[1] واسْـتَـمِـعـا

فصلٌ في عَدَمِ اشتِرَاط تعَدُّدُ المُزَكِّين

ولا يُـرَىٰ أن يُـشْـرَطَ الـتَّـعَـدُّدُ فـيـمَـنْ يُـزَكِّـي فـي الـذي يُـعْـتَـمَـدُ[2]
لأَنَّـهـا تُـبـايِـنُ الـشَّـهـادَهْ لِـكَـوْنِـهـا كـالـحُـكْـمِ فـي الإرادَهْ

فصلٌ

والـذَّهَـبِـي مِـنَ اهْـلِ الِاسْـتِـقْـراءِ يَـنُـصُّ فـي الـمـوقِـظَـةِ الـغَـرَّاءِ
«لـم يُـجْـمِـعِ اثْـنـانِ عـلـىٰ تَـوْثـيـقِ مُـضَـعَّـفٍ والـعَـكْـسُ فـي الـتَّـحْـقـيـقِ»
مُـرادُهُ مِـن دونِ أَنْ يُـخـالَـفـا مـن نـاقِـدٍ فـافْـهَـمْ صَـوابَ مـا صَـفـا
وذا كَـمِـثْـلِ قـولِـهِ «لا تَـجْـتَـمِـعْ عـلـىٰ ضَـلالٍ أُمَّـتـي» لِـمَـنْ سَـمِـعْ

ذكر ما جاء في تَعارُضِ الجَرْحِ والتَّعْديلِ

وقَـدَّمـوا الـجَـرْحَ عـلـىٰ الـتَّـعْـديـلِ إنْ يَـأْتِـنـا مـن عـارِفٍ نَـبـيـلِ
مُـبَـيِّـنًـا فـي لَـفْـظِـهِ مُـفَـسَّـرا حـتَّـىٰ يـكـونَ حُـكْـمُـهُ مُـعْـتَـبَـرَا
وإن يُـجَـرَّحْ وهْـوَ لـم يُـوَثَّـقِ الـجَـرْحَ أَعْـمِـلْ فـيـهِ لا تُـدَقِّـقِ[3]

= وصدقه فقط دون التعرض لحفظه، وقَسِيمُهُ قولك: (فلانٌ ضابطٌ) فهو تزكية للراوي في حفظه فقط، لذا دلَّ جمعهما في لفظ واحد علىٰ الأمانة التامة من الجهتين، لإزالته شبهة الضعف فيه من المَطْعَنَين كلَيْهِما بالنص؛ لكن قد يطلق أحد اللفظين ويراد به التوثيق في الديانة والحفظ معًا، ويعرف بقرائن الأحوال.

(١) أي: اقتربْ.

(٢) أي: في المعتمد من قولَيْ أهل العلم.

(٣) أي: أَعْمِل الجرح المُبْهَمَ فيمن خلا عن توثيق لمعتبر.

ذكر أُمَّهاتِ كتبِ الجرحِ والتَّعْديل

وعَـشْـرَةٌ أُمَّـاتُ كُـتْـبِ الـجَـرْحِ ... إذا تَـشا فـي الـقَـدْحِ أو فـي الـمَـدْحِ
مَـيَّـزَهـا الـمِـزِّيُ فـي الـتَّـهْـذيـبِ ... فَـخُـذْ رُمـوزَ الـعَـشْـرِ لـلـتَّـقْـريـبِ
«الـجـرحُ» فَـ«الـكـامِـلُ» فَـ«الـثِّـقـاتُ» ... فـ«الـطَّـبَـقـاتُ» فـالـدِّمَـشْـقِـيَّـاتُ
فـالَاصْـبَـهـانِـي ثُـمَّ «نَـيْـسـابـورَ» خَـطْ ... ثُـمَّ الـبُـخـارِي «ابـنُ أبـي خَـيْـثَـمَ» قَـطْ[1]

فصلٌ في مراتِبِ كتب السُّنَنْ

واعْـلَـمْ بِـأَنَّ الـنَّـسَـئِـيَّ أَقْـرَبُ ... إلـىٰ الـصَّـحـيـحَـيْـنِ إذا لـم يَـحْـسِـبـوا
مُـوَطَّـأَ الإمـامِ إذْ هُـوَ أَهَـمّ ... وهْـوَ مَـعَ الـصِّـحَّـةِ قـد حـازَ الـقِـدَمْ
وذَكَـروا لِـسَـعْـدٍ الـزِّنْـجـانِـي[2] ... أَنَّ الـنَّـسـائِـيَّ وَلِـيُّ الـثَّـانـي[3]
بـعـضُ شـروطِـهِ أشَـدُّ مـنـهـمـا ... وذاك فـيـهِ قـولُـهُـم قـد عُـلِـمـا
بـأَنَّـهُ أَقَـلُّـهـا ضَـعـيـفـا ... وفـي الـرِّجـالِ رَجُـلًا عَـسِـيـفـا
وابـنُ الـصَّـلاحِ فـيـه قـد تَـوَقَّـفـا ... ولا تُـبـالِ واعْـرِضَـنَّ بـالـقَـفـا

---

(١) أي: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والكامل في ضعفاء الرجال، والثقات لابن حبان، والطبقات الكبرىٰ لابن سعد، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وتاريخ أصبهان لأبي نعيم، وتاريخ نيسابور للحاكم، وتاريخ بغداد، والتاريخ الكبير للبخاري ولابن أبي خيثمة، هذه فقط لا غير في لفظي الأخير: (قط).

(٢) أبو القاسم سعد بن علي بن محمد بن علي الزِّنْجاني، مات سنة ٤٧١هـ.

(٣) أي: يَلِي مسلِمًا في صحة الحديث وقوته.

ذكر ما جاء في ألْقابِ المُحَدِّثِين

أَلْـقـابُـهُـمْ تـأْتِي زَمـانًـا كـالـكُـنـىٰ ... أو كـالأَسـامِـي نـحـو «بُـنْـدارَ» هُـنـا

وبـعْـضُ أَلْـقـابِ الـرِّجـالِ قـدْ أَتَـتْ ... كَـكُـنْـيَـةٍ فـي ظـاهِـرِ الأمْـرِ انْـجَـلَـتْ

أبـو الـزِّنـادِ وكـذا أبـو الـرِّجـال ... وكُـنْـيَـتـاهُـمـا اسْـتَـفِـدْ مـن ذا الـمَـقـالْ

تَـكَـنَّـيـا بِـعـابِـدِ الـرَّحـمـنِ ... كـلاهـمـا طَـوْدانِ شـامِـخـانِ

ومِـنْـهُـمُ الـشَّـيـخُ أبـو الـشَّـيْـخِ[١] كـذا ... أبـو تُـمَـيْـلَـةٍ[٢] بـهِ قـدِ احْـتَـذا

كـلاهُـمـا أبـو مـحـمـدٍ وَزِدْ ... أبًـا لآذانِ الإمـامِ[٣] واسْـتَـفِـدْ

كُـنـيَـتُـهُ إمَّـا أَرَدْتَ فَـأَبـو ... بَـكْـرٍ فَـذا لِـمَـنْ بِـضَـبْـطٍ يَـرْغَـبُ

لِعاهَةٍ نَحْوُ «الفَقِيرِ»[٤] و«الزَّمِنْ»[٥] ... أو حِـرْفَـةٍ وهْـيَ بَـقَـطَّـانَ قَـمِـنْ

الـضَّـالُ[٦] والـضِّـعـيـفُ ثُـمَّ «عـارِمُ» ... وغُـنْـدَرٌ غُـنْـجـارُ[٧] ثُـمَّ الـعـالِـمُ

---

(١) أبو الشيخ الأصبهاني، صاحب كتاب «العظمة» وغيره، واسمه عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني -ضعفه أبو أحمد العسَّال- ولكنه ممن استفاض ذكره وفضله وإمامته، مات سنة ٣٦٩هـ.

(٢) اسمه يحيىٰ بن واضح، وهو من الثقات.

(٣) أي: عمر بن إبراهيم بن سليمان الجزري البغدادي، وهو من الثقات، مات سنة ٢٩٠هـ، وإنما لقب بأبي الآذان لكبر أذنيه.

(٤) لقب يزيد بن صهيب الكوفي، أصيب في فَقار ظَهْره فلقب بذلك.

(٥) لقب محمد بن المثنىٰ، من رجال الستة.

(٦) بتشديد اللام، لكن خَفَّفْتُه لضرورة الوزنِ.

(٧) «الضالُّ» لقب عبد الكريم بن معاوية، ضل طريق مكة، فمن ثَمَّ اللقب، و«الضعيف»: لقب عبد الله بن محمد بن يحيىٰ الطرسوسي، أبو محمد، كان ضعيفًا في جسمه لا في الحديث، و«عارم» لقب محمد بن الفضل السدوسي، وكان صالِحًا، و«غندر» لقب محمد بن جعفر البصري صاحب شعبة، و«غنجار» لقب عيسىٰ بن موسىٰ التيمي -لُقِّب بذلك لحُمْرَة وجْنَتَيْه- وأبو عبد الله محمد بن أحمد البخاري، صاحب تاريخ بخارىٰ.

مُـرَبِّـعٌ وقَـيْـصَـرٌ سُـنَـيْـدُ ... ورُسْـتَ والـزُّنَـيْـجُ فـالـعُـبَـيْـدُ
الـعِـجْـلُ[١] ثـم صـالِـحٌ أيْ جَـزَرَهْ ... وصـاعِـقٌ لـضَـبْـطِـهِ[٢] مُـسْـتَـبَـرَهْ
ومُـشْـكُـدانَـةٌ مُـطَـيِّـنٌ[٣] أَتَـتْ ... أَلقابُ أَصْحابِ الحَديثِ اشْتَهَرَتْ

فصلٌ في سِنِّ السَّماعْ

والـحَـقُّ أنْ لـيـس لَـهُ مِـنْ حَـدِّ ... مِـنْ بَـعْـدِ تَـمْـيِـيزٍ بُـعَـيْـدَ الـمَـهْـدِ
وإنَّـمـا اعْـتِـبـارُهُ عـنـد الأدا ... كـكـافِـرٍ يَـحْـمِـلُ ثُـمَّـتَ اهْـتَـدىٰ
فـابـنُ الـرَّبِـيـعِ[٤] قـد وَعـىٰ مَـجَّـتَـهُ ... في الـخَـمْـسِ والـسِّـبْـطُ لـما عَـلَّـمَـهُ[٥]
مِـنَ الـدُّعـا فـي نـحـو ذاكَ الـعُـمُـرِ ... فـاجْـنَـحْ لِـهُ ومِـلْ لِـصِـدْقِ الـخَـبَـرِ

فصلٌ في سِنِّ الأداءِ

والـرَّامَـهُـرْمُـزِي[٦] يَـرىٰ الـخَـمْـسِـيـنَـا ... سِـنَّ الأَداءِ أو لِأَرْبَـعِـيـنـا

---

(١) «مُرَبِّع» لقَبُ محمد بن إبراهيم الأنْماطي، و«قيصر» لقب هاشم بن القاسم أبي النضر، «وسُنَيْد» لقب داود بن الحسين صاحب التصانيف، وفيه ضعف، و«رُسْتَه» -هكذا بهاء السكت بعد التاء- لقب عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني، و«زُنَيْج» لقب محمد بن عمرو أبي غسان الرازي، و«عُبَيْدٌ العِجْل» لقب الحسين بن محمد بن حاتم بن يزيد بن علي، أبي علي، وهو بغدادي وثقه الخطيب وغيره.

(٢) صالح بن محمد الملقب بجَزَرَة -لُقِّب بذلك لتصحيفه حديث حريز بن عثمان: (كان لأبي أمامة خرزةٌ -بالخاء الفوقانية- يَرْقي بها) فقرأه صالح: (كان لأبي أمامة جزرة) فمن ثمَّ لقب به! و«صاعقة» لقب محمد بن عبد الرحيم الحافظ، لقب بذلك لقوة حفظه،

(٣) «مُشْكُدانة» لقب عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان الجُعْفي الكوفي، لُقِّبَ بذلك لِطيبِ ريحه، و«مُطَيِّن» لقب محمد بن عبد الله الحضرمي الحافظ.

(٤) أعني محمود بن الربيع الأنصاري الخزرجي، يقال: إنه آخر الصحابة موتا بالمدينة، مات سنة ٩٩هـ.

(٥) أعني بذلك قول الحسن بن علي ﷺ: (علمني جدي رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر؛ اللهم عافني فيمن عافيت وتولني . . .).

(٦) اسمه: الحسن بن عبد الرحمن بن خَلَّاد، أبو محمد الرامهرمزي، صاحب «المُحَدِّث =

وَرَدَّ ذاكَ الـيَـحْـصَـبِـيُّ الـقَـرْمُ[١] فـقـدْ مَـضَـىٰ لِـلـسَّـالِـفِـيـنَ خَـرْمُ[٢]
فَـبَـعْـضُـهُـمْ حَـدَّثَ بَـعْـدَ الـحُـلُـمِ عِـشْـريـنَ أو مـا دونَـهُ فـاغْـتَـنِـمِ

فـصـلٌ في بعضِ آدابِ طالبِ الحديثِ

ولْـيَـضْـبِـطِ الـطَّـالِـبُ مـا قـدْ سَـمِـعَـهْ ولْـيَـحْـذَرِ الـحَـيـاءَ والـكِـبْـرَ مَـعَـهْ
ويَـجِـبُ الـتَّـحْـديـثُ عـنـدَ الـحـاجَـهْ ولْـيَـحْـذَرَنَّ صـاحِـبَ الـلَّـجـاجَـهْ[٣]
ويَـجِـبُ الإِمْـسـاكُ إنْ قـدْ خَـشِـيَـا تَـغَـيُّـرًا لِـهَـرَمٍ أو نَـسِـيَـا
ولا يُـحَـدِّثْ عَـجِـلًا بِـلا اضْـطِـرارْ ولْـيَـجْـلِـسَـنَّ طـاهِـرًا مَـعَ الـوَقـارْ

فـصـلٌ في أسباب وُرُودِ الحديثِ

وسَـبَـبُ الـوُرودِ مِـمَّـا شُـنِّـفـا[٤] والـعُـكْـبَـرِيُّ الـحَـنْـبَـلِـيُّ[٥] صَـنَّـفـا
فـيـهِ فَـكـانَ الـصَّـدْرَ فـي ذا الـبـابِ ولـلـسُّـيـوطِـي «**لُـمَـعُ الأَسْـبـابِ**[٦]»

= الفاصل بين الراوي والواعي» أول مجموع في علوم الحديث، مات سنة ٣٦٠هـ.

(١) القَرْمُ: السديد رأيًا وحكمًا، واليحصبي هو القاضي عياض بن موسىٰ اليحصبي، ت٥٤٤هـ.

(٢) أي: خَرْمُ هذا الرأي وقطعه بالمخالفة.

(٣) أي: ليحذر صاحب المِراء والجدال في الدين، والعلم.

(٤) ليس هو من الشَّنْفِ الذي هو شدة البغض والكراهة، وإنَّما هو من الشُّنوفِ وهي الحُلِيّ من القُرْط، وهذا من مجاز القول، فاعرفه.

(٥) أبو حفص عمر بن إبراهيم العُكْبري الحنبلي.

(٦) اسم الكتاب: (اللُّمَعُ في أسباب وُرود الحديث).

الخاتمة

وتَـمَّ بُـعْـضُ مـا أَرَدْتُ هـهُـنـا ... تَـقْـيِـيـدَهُ مِـنَ الـعـلـومِ مـا دَنَـا
صَـوابُـهُ مِـنْ رَبِّـنـا الـتَّـوْفـيـقُ ... أَمَّـا الـخَـطـا فَـهْـوَ بِـنـا يَـلـيـقُ
ومَـنْ يَـشـا صَـوَّبَـهُ بِـالـلُّـطْـفِ ... ولْـيُـعْـمِـلَـنْ إصْـلاحَـهُ بـالـعَـطْـفِ
نـظَـمْـتُـهـا مَـعْ وَهَـنٍ قـدِ اعْـتَـرىٰ ... فـي زَمَـنٍ صَـفْـوَتُـهُ تَـكَـدَّرا
مِـنْ فِـتَـنٍ تَـمـوجُ مَـوْجَ الـبَـحْـرِ ... ولـي هُـمـومٌ مُـلْـزِمـاتُ الـسَّـهْـرِ
فـرَحْـمَـةَ الـرَّحـيـمِ أَرْجـو وَبِـهِ ... تَـفْـريـجُ كُـلِّ ضـائِـقٍ مُـدَلِّـهِ
ثـم أصـلِّـي مـا حَـيِـيـتُ أَبَـدا ... عـلـىٰ الـنَّـبـيِّ الـقُـرَشِـيِّ أحْـمَـدا

المحتويات

الموضوع الصفحة

مقدمة ٥
متنُ تَوْشِيحِ النُّزْهَةِ العَسْقَلانِيَّةِ ٩
الخبر والحديث والأثر ١١
المتواتر والآحاد ١٢
فصلٌ في شروطِ التَّواتُرِ ١٢
فرع في الفرق بين التواطئ والتوافق في قولهم: (.. أحالت العادة تواطُؤَهُمْ -أَوْ توافُقَهُمْ- علىٰ الكذب) ١٣
تنبيه علىٰ المراد بعدم البحث في رجال المتواتر ١٣
فصلٌ في ذكر الراجح في تعيين العدد المشروط في كل طبقة من طبقات الإسناد في المتواتر ١٤
إفادَةُ الخَبَرِ العِلْمَ أو الظَّنَّ، وأحوالُ الخَبَرِ مع المُتَلَقِّي التي فَصَّلَها ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وأقوالُ أَهْلِ العِلْمِ في ذلك ١٤
فصلٌ في طُرُقِ إفادة الخبر اليقينَ، وتفصيل شيخ الإسلام في أحوال الخبر ١٤
فصلٌ هل يُفِيدُ خبرُ الآحاد العِلْمَ أو الظنَّ؟! ١٦
فرعٌ: أنواعُ الخبرِ الواحدِ الذي أفاد العلمَ عند الأكثرِ ١٦
الفَرْقُ بين العِلْمِ النَّظَرِي والضَّرُورِيِّ ١٧
مَنْ صَرَّح بإفادة ما في الصحيحين العلمَ من أهلِ العلمِ ١٧
فصلٌ ١٨
تفصيل الإمام الأَلْبانِيّ فيما يفيد الظَّنَّ من الأَخْبارِ ١٨
باب ما جاء في العدالة والضَّبْطِ ١٩
مذاهب العلماء فيمن يُقْبَلُ حديثه من العدولِ، وكُلُّها مرجوحةٌ إلا الأَوَّل ١٩
فصلٌ في الضَّبْطِ ٢٠
باب الصحيح وما يلحقُه ٢١

الموضوع	الصفحة

ذكر مراتب الصَّحيحِ ٢١
فصلٌ فيمن اشترط العدد في الصحيح ٢١
فصلٌ: مُراد الترمِذِي في تعريفه بالحسنْ ٢٣
الفرق بينَ حالَيْ تَعَدُّدِ الطُّرُقِ والانْفرادِ عند قولهمْ: (حسَنٌ صَحِيحٌ) مع قولهم: (صَحيح) فقط مفردا بلا تركيب ٢٤
فصلٌ في زيادات الثِّقاتِ ٢٤
فصلٌ في قَرائِنِ التَّرْجيح ٢٥
باب ٢٦
ذكر الفَرْقُ بينَ الشَّاذِّ والمُنْكَر ٢٦
فصلٌ في الفَرْقِ بينَ المُتابَعَةِ والشاهِدِ ٢٦
باب في أحكام التعارض ٢٧
المحكم والمختلف ٢٧
مثالُ مُخْتَلِفِ الحَديث ٢٧
فصلٌ ٢٨
فصلٌ في الاضطراب ٢٨
فصلٌ في مشْكِلُ الحَديث ٢٨
فَصْل؛ الفرقُ بينَ مُخْتَلِفِ الحِدِيثِ ومُشْكِلِ الحديثِ والمُضْطَرِب ٢٨
فصلٌ لا اعتبار بتأخر إسلام الراوي في نسخ الحديث ما لم يقترن ذلك بقرينة ٢٩
أبواب الضعيف ٣٠
ذكر أسباب ردِّ الحديث ٣٠
ذكرُ الفَرْقِ بينَ المُنْقَطِعِ والمَقْطوعِ ٣٠
فصلٌ ٣٠
ذكر الثَّلاثَةِ الأمور التي لا يُترك بها الراوي وهي له مَنْقَصةٌ ٣٠
فصلٌ فيما يستدلُّ به علىٰ ضَعفِ المراسيلِ برواية التابعين بعضهم عن بعض، وأقصىٰ ما وجد من ذلك سِتَّةٌ ولا مُنْتَهىٰ له بالتَّجْويزِ العَقْلي ٣١
فصلٌ؛ ما جاء في المُرْسَلِ من الخِلاف ٣١
فصلٌ في أسباب الإرسال ٣٢
فصلٌ في طبقاتِ المراسيلِ ٣٣

الموضوع الصفحة

فصلٌ في الفرق بين المُرْسل الذي سبق والمُرْسل الخَفِيّ ٣٣
فصلٌ في التَّدْليس وسبب تسميتِه ٣٣
فصلٌ؛ اللُّقِيُّ شَرْطٌ في التَّدْليسِ ٣٣
فصلٌ؛ الفَرقُ بين التدْليسِ والإرسالِ الخَفِيِّ ٣٤
ذكر مَنْ شَدَّدَ النَّكيرَ في التَّدليسِ ٣٤
فصلٌ في أسباب الطَّعْنِ في الراوي ٣٥
فصلٌ في حقيقة المُبْتَدِعْ من الرواة ٣٥
فصلٌ في سَيِّئ الحفظِ ٣٦
فصلٌ فيما يعتَضِدُ مِنْ أنواع الضعيف بغيره ٣٦
فرعٌ فيمَنْ أنْكَرَ الاحْتِجاجَ بالحَسَنِ لغيره أو تَوَقَّفَ في إطْلاقِ الحُسْنِ عليه! ٣٧
باب الموضوع ٣٨
ذكر طرق كَشْفِ الموضوعِ مِنَ الأخبارِ ٣٨
فصلٌ في أَسْباب الوضْع ٣٨
ذِكْرُ بَعْضِ كبار الوَضَّاعِين ٣٨
فصل في حكم وضْعِ الأَخْبارِ ٣٩
أَبْوابٌ علل الحديث والوَهَم والجهالَةِ ٤٠
ذِكْرُ أَنْواعِ الوَهَمِ في الرِّوايَةِ ٤٠
فصل؛ فيمَ يَكونُ الوهَمُ؟ ٤٠
المُخالَفَةُ ٤٠
فصل في الجهالةِ وأنواعها ٤٠
فصلٌ: في أسْباب جَهالَةِ الرَّاوِي ٤١
حُكْمُ تَوْثِيقِ المَجْهولِ ٤١
باب المدرج ٤٢
ذِكْرُ أحْوالِ مُدْرَج الإسنادِ ٤٢
فصل؛ مُدْرَجُ المَتْنِ ٤٢
أسباب الإِدْراج ٤٢
كيف يعرف المُدْرَجْ؟ ٤٣
فصلٌ في حكم تَعَمُّدِ الإدراج ٤٣

الموضوع	الصفحة

باب في الألفاظ والدلالات ٤٤
ذكر الفرق بين التصْحِيفِ والتَّحْرِيفِ ٤٤
فصلٌ في الرواية بالمعنىٰ ٤٤
فصلٌ في غريب الحَديثِ ومصادِرِهِ ٤٤
فروعٌ في المرفوع وما في حكمه ٤٥
ذكر ضابط السُّنَّة التقريريَّة ٤٥
فصلٌ في المَرْفوعِ الحُكْمِي ٤٥
قولهم: (مِنَ السُّنَّةِ كذا) ٤٦
ذكرُ عِلَّةِ تَقْصِيرِهِمْ بِهذا النوع ولم يصرِّحوا برفعه ٤٦
فصلٌ في المُسْنَد ٤٧
باب ما جاء في الصحابة والتابعين ٤٨
ما جاء في حَدِّ الصُّحْبة ٤٨
فصلٌ إذا ارْتَدَّ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ثم عاد مُسْلِمًا بَعْدَ وفاته فهل تبطل صحبته؟! ٤٨
فصلٌ ٤٨
فصلٌ في التابعينِ ٤٩
فصل في المُخَضْرَمِينَ ٤٩
باب ٥٠
ذكر ما جاء في العُلُوِّ والنُّزول ٥٠
فصلٌ فيمن في حجة من رجح النزول علىٰ العلوِّ ٥٠
فصلٌ في أقسام العلوِّ والنزول ٥٠
أبوابٌ في أنواع علوم الحديث المتعلقة بضبط الأسماء ٥١
تنبيهٌ في رواية الأقران والمُدَبَّج ٥١
روايةُ الرَّجُلِ عن أَبِيهِ عن جَدِّهِ ٥١
المَعالي والعَوالي ٤٨
فصلٌ في السَّابِقِ واللَّاحِق ٥٢
فصلٌ في المُهْمَلِ وذِكْر الفَرْقِ بَيْنَهُ وبينَ المُتَّفِق والمفْتَرِق ٥٢
فصلٌ ٥٣
باب إنْكارِ الأصْلِ روايةَ الفَرْعِ ٥٤

الموضوع الصفحة

أبوابُ علومِ الإسنادِ ٥٥
فصلٌ في المُسَلْسَلِ ٥٥
فروع في صِيَغَ الأداء ٥٥
فصل ما جاء في حدَّثنا وأخبرنا ٥٥
أخبرني أَوْلىٰ مِنْ أخبرنا ٥٦
فصلٌ ٥٦
فصلٌ في العَرْضُ والسَّماعْ أيُّهُما أَوْلىٰ ٥٦
هل يقول حدَّثني في العرض؟ ٥٦
فصلٌ في العَنْعَنةِ ومَذْهَبِ الشَّيْخَيْنِ فِيها ٥٧
فصلٌ في الإجازَةِ والمُناوَلَةِ وغيرها ٥٧
فصلٌ في أنواع الإجازات الضَّعيفَة جِدًّا ٥٧
فصلٌ في جَبْرِ النُّسْخَةِ غيرِ المُقابَلَةِ بالإجازَةِ ونحوها ٥٧
فصلٌ ٥٨
أبواب المؤتَلِف والمُتشابِه ٥٨
فصلٌ ٥٨
فصلٌ ٥٩
فصلٌ فيمَنْ وافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسمَ أبيه ٥٩
فصلٌ فيمن اتَّفَقَ اسمه باسم شيخه فصاعِدا ٥٩
فصلٌ فيمن وافق اسم تِلْميذِه باسمِ شيخهِ ٥٩
فصلٌ في الوُحْدان ٦٠
فصلٌ في الأفراد مِنْ أسماء الرواة ٦٠
فصلٌ في الإخوةِ ٦٠
فصلٌ في مظانّه ٦٢
فصلٌ ٦٢
باب طَبَقاتِ الرُّواةِ ٦٣
ذكرُ فوائد معرِفةِ طبقاتِ الرواةِ ٦٣
فصلٌ في تَرْتِيبِ الطَّبقاتِ ٦٣
فصلٌ في طَبَقاتِ الجَرْحِ والتَّعْديلِ ٦٣
فصلٌ في قولهم: عدلٌ ضابطٌ ٦٣

الموضوع	الصفحة

فصلٌ في عَدَمِ اشتِرَاط تعَدُّدُ المُزَكِّين ٦٤
فصلٌ ٦٤
ذكر ما جاء في تَعارُضِ الجَرْحِ والتَّعْديلِ ٦٤
ذكر أُمَّهاتِ كتبِ الجرحِ والتَّعْديل ٦٥
فصلٌ في مراتِبِ كتب السُّنَنْ ٦٥
ذكر ما جاء في ألْقابِ المُحَدِّثِين ٦٦
فصلٌ في سِنِّ السَّماعْ ٦٧
فصلٌ في سِنِّ الأداءِ ٦٧
فصلٌ في بعضِ آدابِ طالبِ الحديثِ ٦٨
فصلٌ في أسباب وُرُودِ الحديثِ ٦٨
الخاتمة ٦٩
المحتويات ٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

السَّبائِكُ الغَنِيَّةُ بثلاثِيَّاتِ البخاريِّ العَلِيَّةِ

بِحَمْدِ إلهي القادر الواسِعِ البَرِّ ... طليعَةُ نظْمي للثُّلاثِيِّ ذو حَصْرِ
فأعلىٰ أسانيدِ البخارِي ثلاثَةٌ ... وسائِطُهُ حتَّىٰ النَّبيَّ بلا نُكْرِ
ومُجْمَلُها عِشْرونَ مَتْنًا لِخَمْسَةٍ ... أسانيدُها طُرًّا علىٰ عَدِّ مَنْ يَدْري

الإسناد الأول؛ وهو مكّي بن إبراهيم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكْوَع رضي الله عنه

عِدادُ ثُلاثِيِّ التَّمِيمِيِّ[1] عَشْرَةٌ ... وزِدْ واحِدا فَضْلًا علىٰ عِدَّةِ العَشْرِ
فيَرْوِي أبي المكِّي لِمَوْلىٰ ابْنِ لَكْوَعٍ ... يَزيدٍ لِمَوْلاهُ الصَّحابيِّ[2] ذي القَدْرِ
حَديثٌ به زَجْرُ التَّقَوُّلِ صَدْرُها ... يُبَوِّئُ في النَّارِ المُسَعَّرِ مَن يَفْري[3]
كذا خَبَرٌ «كان الجِدارُ بِمِنْبَرٍ ... يَضيقُ مَجازُ الشاةِ فيها عنِ المرِّ[4]

---

(١) هو مَكِّي بن إبراهيم التميمي.

(٢) أي: سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، فيزيد بن أبي عبيد مولىٰ سلمة، وهو راوي الحديث عن مولاه.

(٣) هو حديث: «**من يقلْ عليَّ ما لم أقُل فليتبَوَّأ مقعده من النَّار**» وهذا لفظه بهذا الإسناد، وهو حديث متواترٌ.

(٤) أي حديث: «**كان جدار المسجد عند المنبر لا تكاد الشاة تجوزه**».

كذاك تَحَرِّي الأسْطُوانَةِ[١] تِلْوُها ... و«كُنَّا نُصَلِّي إذْ تَوارَتْ»[٢] إلىٰ خِدْرِ
وأمْرُ النَّبِيِّ الأَسْلَمِيَّ مُؤَذِّنًا ... علىٰ النَّاسِ أَنْ صوموا لِعاشُورِ ذا الشَّهْرِ[٣]
ومِنْها حَديثٌ في المَدينِ وقولِهِ ... فَهَلْ ثَمَّ دَيْنٌ قَدْ عَلاهُ بِلا يسْرِ[٤]
وبَيْعَتُهُ أعني علىٰ الموتِ كَرَّةً ... أبا مُسْلِمٍ عندَ الشُّجَيْرَةِ للنَّصْرِ[٥]
وأَخْذُ لِقَاحٍ للنَّبِيِّ[٦] تَبيعُها ... وضَرْبَةِ ساقٍ في ابن لَكْوَعَ لم تَسْرِ[٧]
وتَحْريمِه لَحْمَ الحَميرِ بِخَيْبَرٍ ... وعامِرُنِ اذْ يَحْدُو بَخَيْبَرَ لَمْ يَزْرِ[٨]

الإسناد الثاني:

وهو الضَّحاك بن مخلد أبو عاصم النَّبيل بدل مكِّيٍّ

وإنْ تُبْدِلِ المكِّيَّ في الصَّدْرِ[٩] فلْيَكُنْ ... أبا عاصِمٍ أعني النَّبيلَ بهِ أحْرِ

---

(١) حديث: كان سلمة بن الأكوع يتحرَّىٰ الصلاة عند الأسطوانة التي عند المصحف، فسُئل . . .

(٢) أي: قول سلمة: «كنَّا نصلي مع النبي ﷺ المغرب إذا توارت بالحجاب» وفيه دلالة علىٰ تعجيل المغرب.

(٣) أمر النبي ﷺ رجلا من أسلم أن يؤذن في الناس من كان أكل فليتم ومن لم يكن أكل فليصم فإن اليوم عاشوراء.

(٤) أعني حديث: «كنا جلوسا عند النبي ﷺ إذ أتي بجنازة فقالوا صل عليها، فقال: **هل عليه دين . . .**» وذلك قبل أن ينسخ.

(٥) أي بيعته لسلمة بن الأكوع مرتين في الحديبية، وكنية سلمة أبو مسلم، وقد ورد في صحيح مسلم أكثر من بيعتين.

(٦) أعني حديث سلمة بن الأكوع: «خرجت من المدينة ذاهبا نحو الغابة حتىٰ إذا كنت بثنية الغابة. .»

(٧) حديث الضربة التي أصابت سلمة يوم خيبر فنفث فيها رسول الله ﷺ ثلاثا فلم يشتكها بعد.

(٨) حديث عامر بن سنان عم سلمة بن الأكوع خرجنا مع النبي ﷺ إلىٰ خيبر فقال رجل منهم: أسمعنا يا عامر من هُنَيَّاتِك فحدا بهم فقال النبي ﷺ: **مَنِ السَّائقُ؟** قالوا: عامر فقال: **رحمه الله** . . .

(٩) أي في أول الإسناد الذي هو شيخ البخاري.

لـه سِتَّةٌ مـن ذي الـثُّلاثِـي وجُـلُّـهـا ... مُـتـابِـعَـةٌ بـعـضَ الـذي مَـرَّ فـي الـذِّكْـرِ
كـأمْـر الـنَّـبِـيِّ الأسْـلَـمِـيَّ وكـالـذي ... مَضىٰ في المَدينِ الميّتِ أو حُرْمَةِ الحُمْرِ[١]
وتَـكْـرِيـرِ بَـيْـعـاتِ ابـنِ لَـكْـوَعَ مِـثْـلُـهـا ... يُـتـابِـعْ بـهِ الـمـكِّـيَّ فـي الأرْبَـعِ الـغُـرِّ
ومِـمَّـا أتـىٰ فَـرْدًا ولـيـسَ مُـتـابِـعًـا ... بِعاثُ ابنِ زَيدٍ في جُهَيْنَةَ للنَّفْرِ[٢]
ومَـنْـعُ ادِّخـارٍ لـلُّـحـومِ وبـعْـدَهُ ... أجازَ لـهُـمْ بـعـدَ الـتَّـصَـدُّقِ بـالـدَّخْـرِ[٣]

الإسناد الثالث؛ وهو محمد بن عبد الله الأنصاري عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه

وفيـهـا ثَـلاثٌ عـن حُـمَـيْـدٍ فـعَـنْ أنَـسْ ... روىٰ عـنـهُ لَـنْـصـارِي مـحـمّـدُ ذو الـقُـدْرِ
أتَـتْ فـي قِـصـاصٍ لِـلـرُّبَـيِّـعِ كُـلُّـهـا ... فَسِيقَتْ مَساقاتٍ تَجِلُّ عنِ السَّطْرِ[٤]
فـمـا جـاءَ فـي الـصُّـلْـحِ الأَتَـمُّ وقـدْ أتَـىٰ ... بِـتَـفْـسـيـرِهِ ثُـمَّ الـدِّيـاتِ عـلـىٰ قَـصْـرِ[٥]

الإسناد الرابعُ؛ وهو عصام بن خالدٍ عن حُرَيْز بن عثمان عن عبد الله بن بُسْرٍ رضي الله عنه

ورابِـعُـهـا مِـمَّـا يَـعِـزُّ ولا لَـهُ ... سوىٰ واحِدٍ مَتْنًا لِراويهِ في السِّفْرِ
عِصامٌ أي الـحِـمْـصِـيُّ يَـرْوي لِـشَـيْـخِـهِ ... حَرِيزِ بْنِ عثمانٍ[٦] أخا رحْبَةِ الصُّفْرِ[٧]
«رأيـتَ نَـبِـيَّ الـلـهِ شَـيْـخًـا» حـديـثُـهُ ... يُـسـائِـلُ عـبـدَ الـلـهِ أعَـنـي أبـا بُـسْـرِ[٨]

---

(١) الحُمْرِ بسكون الميم تخفيفًا واضطرارًا، والأصل فيه الضمُّ.
(٢) أي: بعث النبي ﷺ لأسامة بن زيد رضي الله عنه إلىٰ الحرقات من جهينة.
(٣) أي: مَن ضَحَّىٰ منكم فلا يصبحنَّ بعد ثالثة وفي بيته منه شيء.
(٤) أعني حديث: «أنَّ الرُّبَيع بنت النضر كسرت ثنية جارية فطلبوا الأرش...».
(٥) أي: المتن الذي جاء في كتاب الصُّلْح أتم مما جاء في كتاب التفسير وكتاب الديات.
(٦) صرفته للوزن.
(٧) لأنه من بني رحبة بن درعة بن سبأ الأصفر.
(٨) هو حديث: «أنه -يعني حريز- سأل عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ فقال: =

الإسناد الخامس؛ وهو خلاد بن يحيى عن عيسى بن طَهْمان عن أنس رضي الله عنه

وخـامِـسُـهـا مِـمَّـا تَـفَـرَّدَ مَـتْـنُـهُ ... مع السَّنَدِ العالي العزيز أخي النَّزْرِ

رِوايَةُ خَلّادِ بْنِ يحيىٰ عنِ الفَتَىٰ ... يُقالُ لَهُ عيسىٰ بنُ طَهْمانَ فَلْتَدْرِ

روايَـةَ صِـدْقٍ قَـدْ نَـمـاهُ إلـىٰ أَنَـسْ ... نِكـاحُ نـبـيّ الـلـهِ زَيْـنَـبَ بـالأمْـرِ[1]

وإطْـعـامُـهُ خُـبْـزًا ولَـحْـمًـا ونُـزِّلَـتْ ... عـلـيـهِ حِـجـابُ الأمَّـهـاتِ مِـنَ الـذِّكْـرِ

= أرأيت النبي ﷺ شيخا؟ قال: كان في عنفقته شعيرات بيض».

(١) رفع «نكاح» بمبتدأ مقدر في أول الكلام.

خاتمة

وهـذا خِـتـامُ الـنَّـظْـمِ إنْ يَـكُ قَـيِّـمًـا ... فـذلـك تَـوفـيـقٌ مـن الـلـهِ ذي الـنَّـصْـرِ
وإنْ يَـكُ مُـعْـوَجَّ الـقـوائِـمِ عـارِجًـا ... فَـقَـوِّمْـهُ واسْـتَـغْـفِـرْ لِأَعْـرَجَ ذي جَـسْـرِ
وصـلِّ إلـهـي ثـمّ سَـلِّـمْ عـلـىٰ الـذي ... أنَـرْتَ بـهِ سُـبْـلَ الـهِـدايَـةِ لـلْـغُـمْـرِ

كتبه العبد المفتقر إلى رحمة الملك المقتدر

عيسىٰ بن علي بن أدم أبو الفضل الجموي الفلاني

في مدينة رسول الله ﷺ عام ١٤٤٠ من هجرته.

المحتويات

الموضوع	الصفحة

السَّبائِكُ الغَنِيَّةُ بثلاثِيَّاتِ البخاريِّ العَلِيَّةِ ٧٧
الإسناد الأول؛ وهو مكّي بن إبراهيم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكْوَع رضي الله عنه ... ٧٧
الإسناد الثاني: وهو الضَّحاك بن مخلد أبو عاصم النَّبيل بدل مكِّيٍّ ٧٨
الإسناد الثالث؛ وهو محمد بن عبد الله الأنصاري عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه ٧٩
الإسناد الرابعُ؛ وهو عصام بن خالدٍ عن حُرَيْز بن عثمان عن عبد الله بن بُسْرٍ رضي الله عنه ٧٩
الإسناد الخامس؛ وهو خلاد بن يحيىٰ عن عيسىٰ بن طَهْمان عن أنس رضي الله عنه ٨٠